

# قضية التأمين في لبنان صعبة

تمر شركات التأمين في لبنان  
بمرحلة صعبة ، خصوصا بعد  
الترخيص حديثا لـ ٢٢ شركة  
جديدة . وتخفى الشركات أن  
تؤدي توفيق الترخيص  
بالشركات إلى نشوء مضاربات  
في سوق التأمين لا تكون في  
مصلحة المؤمنون ولا شركات  
التأمين . الصور : موضوع  
التأمين على الحياة . ١ ص ٤  
٥ - ٦ احاديث موسعة عن  
التأمين في لبنان .



## النفس الانتمائي



سيرة مالحية واقصداوية

الخبير المسؤول : محمود خالدة . أمين التحرير : آمون صعب

## ماذا تريد الدول النامية؟

بدأت يوم الثلاثاء الماضي الدورة الطارئة  
للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، التي  
انعقدت بدعوة من الرئيس الجزائري هواري  
بومدين ، للبحث في موضوع أسعار النفط  
والمواد الأخرى . وتطرق أعمال هذه الدورة  
قضية أسعار النفط وبحثت فيها عدد كبير من  
المسؤولين السياسيين والاقتصاديين القادمين  
من مختلف أنحاء العالم .  
من بين هؤلاء أن كرسية عقد هذه الدورة  
الاستثنائية تعود إلى أشهر حلت ، وبالتحديد  
إلى النصف الأول من شباط الماضي ، يوم  
بدأت الولايات المتحدة تحضر مؤتمر الطاقة  
في واشنطن ( ١١ شباط ) . وقد سمعت  
الولايات المتحدة ، أثناء عمليات التحضير  
للمؤتمر ، وخلفه كله ، إلى تحالف جملة  
من الامم المتحدة والجامعة العربية ، ذات  
أفق اقتصادي وسياسي في آن .  
ومن بين هذه الأهداف محاولة تجميع العالم  
الثالث في الصراع الدائر بين الدول المنتجة  
للنفط من جهة والشركات الغربية وبعض الدول  
المستهلكة خصوصا الولايات المتحدة من جهة  
ثانية ، والعودة إلى مؤتمر واشنطن لوضع  
الولايات المتحدة غير مداخلات وتصريحات  
مختلفة في المؤتمر ، حاولت تصليب الموقف  
في شكل مظهر على الشكر الذي أصاب  
الدول النامية من جراء رفع أسعار النفط الخام  
ساعة بذاك إلى شرق الأوسط . كما عارضه  
الشركات الغربية المستعدة للتضحية بحدود  
هذه الدول في أسواق المواد الأولية . وكاد  
الحزب الشيوعي أن يهبط في حلقه ، إذ ظهرت  
البداية في صفوف بعض الدول النامية وبرزت  
ميدان إلى تحدي الجانب العربي من موازنة  
استغلال الأزمة الاقتصادية العالمية ، الأمر  
الذي من شأنه حرمان العالم العربي تأييد  
العالم الثالث .

... وكان دور يومين  
فصلا أن الرئيس هواري بومدين هو  
رئيس الدورة الثانية لجمعية دول عدم  
التحيز . وكان لا بد من طرح موضوع النفط  
اتصالا للعقيدة ، كجزء لا يتجزأ من موضوع  
المواد الأولية الأخرى ، ولي أثار المواقف  
غير المتكافئة القائمة بين الدول الغنية والدول  
الفقيرة في العالم . وما يعجز هذه المواقف  
كوعاء على الدوام حيث في خدمة مصالح  
الدول الصناعية التي تحتك من طرف قسم  
للمع دولي تحدث فيه مواقع الدول النامية  
كعصاة للمواد الخام . ومن العديد الأزمات  
في هذا المجال إلى أن مؤشر أسعار صادرات  
الدول النامية لم يرتفع بين ١٩٧٢ و ١٩٧٣ إلا  
بنسبة ١٢ في المئة فقط ، بينما ارتفع مؤشر  
أسعار صادرات الدول الصناعية ، في الفترة  
ناتجا ، بنسبة ٢٤ في المئة ، أي نحو ثلاث  
مرات أكثر .

وهذا الاتجاه العام لتدهور شروط التبادل  
بين الدول الصناعية والدول النامية لم يتبدل  
في الستينيات ، على رغم الارتفاعات  
المحتملة التي طرأت على أسعار المواد  
الأولية عام ١٩٧٣ . ويعود ذلك إلى استمرار  
استغلال التكتل في اقتصاديات الدول  
الصناعية الغربية والتي ارتفع أسعار  
المنتجات الصناعية المصدرة إلى الدول  
النامية بدرجة طوفان ، وارتفاع أسعار  
المنتجات التي تصدرها هذه الدول . وليس  
مستبعد ما يقال أن أسباب استمرار التكتل  
في الغرب تعود إلى احتلال أسعار المواد  
الأولية التي تصدرها الدول النامية ، لأن  
التكتل في العالم ينحاز في دول المركز أي  
في الدول الصناعية ثم يصدّر إلى الدول  
النامية حيث يعجز الاقتصادات الضعيفة  
النامية .

وارتفاع أسعار المواد الأولية ، على وجهه  
أبرزه ، أدى ارتفاع أسعارها ، لأن أسعار السلع  
المصنعة ارتفعت بنسبة أعلى ، وإذا ارتفعت  
أسعار الخام عام ١٩٧٣ بنسبة ٧٠ في المئة  
وأسعار المصنوع بنسبة ٥٥ في المئة ، وأسعار  
التكاليف بنسبة ٥٥ في المئة ، وأسعار المصنوع  
بنسبة ٥٥ في المئة ، فإن أسعار المواد  
الأولية ، على سبيل المثال ، الذي تصدره  
الدول الغنية تضاعفت في العام ذاته نحو  
خمس مرات ، على رغم أن كلفة النفط الذي  
تضاعف سعره أربع مرات ، لا تشكل سوى  
نسبة ضئيلة من كلفة إنتاج وحدة المنتج  
أجنبي . وهذا تكتل المأساة الحقيقية في نظر  
الدول النامية وليس في ارتفاع أسعار النفط  
لأن صادراتها من المواد الأولية تشكل بين ٧٠  
و ٩٥ في المئة من مبيعاتها في حين أن مبيعات  
استهلاكها من النفط لا تتجاوز الخمسة في  
المئة من مبيعاتها . الدول الغنية من النفط  
والدول النامية من المواد المصدرة للنفط  
المالكة للنفط العالمية المالكة ، فمعاينة  
دمعها للدول النامية خصوصا الدول الفقيرة  
تتلفا التي يعجزها النفط والمعادن ، وال  
أنه ينشأ من الجمعية يمكن - وهذا ما  
تجلى في خطابي الرئيس بومدين والسيد  
ميخائيل جوبير - التركيز على ربط أسعار  
المواد الأولية بأسعار المواد المصنعة ، وكبح  
جناح التكتل في الدول الغربية ، حيث تهيمن  
أسعار المواد الخام من سيطرة الاحتكارات  
الغربية والشركات المتعددة الجنسيات على  
أسواق الدول النامية ، وبمساعدة هذه الدول  
غير المتكافئة تتأذى وجماعة على المستوى  
انتاجها المصنوع على نحو يؤدي إلى تدعيم  
الانطلاقة الصناعية فيها .

كمال حداد



الدكتور حسن الحادي

مجلس إدارة ، جهاز تنفيذي بدرجة  
مديرية وجهاز فني متخصص في شؤون  
المعارض .

اجماع طرابلس  
إلى هذين الرأين ، هناك اجماع  
من الطرابلسيين أن النهاية من إنشاء  
المعرض لن تكتمل ما لم ينفذ مشروع  
أوتوستراد بيروت - طرابلس إضافة  
إلى مشاريع سياحية في طرابلس  
والميناء من مستوى جاذب للزائرين  
والسياح . وقال كثيرون أن الإسراع  
من موعد افتتاح منذ الآن والإسراع  
في تشييد الفنادق اللاحقة ضروريين  
لتحقيق الغاية التي من أجلها كان  
المشروع . كما طالبوا بإدارة موحدة  
للمعرض تضع حدا للفوضى وتحدد  
الأعمال فيه وتنهيه في وقت محدد  
على أن تكون هذه الإدارة من اهالي  
طرابلس فقط .

ماذا في المعرض الآن ؟ أين وكيف  
تتقن الملايين ؟  
السيد صباح الناطور يقول : من  
اشغال أكلافنا نحو ٦ ملايين ليرة  
وتشمل شبكات المياه والجاريير  
والكهرباء والطرق والهاتف ، لم يبق  
برسم التطوير سوى المروج الخضراء  
أضافة إلى استهلاك الدخل الرئيسي ،  
وقد اعتدت الدراسة لها وأصبحت  
جاهزة .

وحدد الاشغال وأكلافها كالآتي :  
- البوليفار المحيط بالمعرض  
والتصوينة والدخل والمواقف ( مليونان )  
ونصف مليون ليرة ( لزمت في تاريخ  
٢٠ - ١٠ - ١٩٧٢ ) بحسب صفيت  
الالتزامات السابقة ، وتسلم المخطط  
مواقع العمل في ١٥ - ٢ - ١٩٧٣ .  
- شبكة الأنارة ( مليون ونصف  
مليون ليرة ) لزمت في ٢٨ - ٢ -  
٧٣ وتسلم المخطط مواقع العمل في  
٢٢ - ٥ - ١٩٧٣ .

- شبكة الهاتف ومقننه ( نصف  
مليون ليرة ) لزمت في ٧ - ٢ -  
١٩٧٣ وجرى إبلاغ المخطط لتسليمه  
مواقع العمل في ٢٢ - ٥ - ١٩٧٣ .  
- تزويد المعرض بالطاقة  
الكهربائية من الشبكة العمومية ( ٤٤٠  
الف ليرة ) وقد تم تأييد هذه الطاقة  
ببوجب اتفاق عقد مع شركة كهرباء  
قديشيا في تاريخ ١١ - ٥ - ١٩٧٣ .

ويقول السيد ميلاد معوض رئيس  
الورشة العاملة في التصوينة  
والأوتوستراد المحيط بالمعرض ، أن  
العمل فيها سينتهي أواخر حزيران  
المقبل . وهو توقع لا يقضي من  
الاقبال . وهو توقع لا يقضي من  
الاقبال في المعرض ، بعد هذا  
التاريخ ، سوى الانشاءات الفنية في  
المرح .  
توقعات وعود وعود ومطالب في  
انتظار الصيف حيث تزهو الملايين في  
معرض حلم به الطرابلسيون طول ١٥  
سنة ، أو يطول الحلم أكثر . . . . .  
الواقع اعتيادا تبتت مع الأعمال  
والتصوير وما زالت تثبت تفنيد  
الوعد . . . . .



المعرض تحت فيه المظب



مرت عليه ١٥ سنة

والينا ) ، لقد صرفوا على المعرض  
أكثر من ٤٠ مليون ليرة إلى الآن  
وليس كثيرا أن هم خصصوا ٢٠  
مليون أخرى لبنية المعرض فيضاح  
للعاصمين إليه الأتالة في طرابلس  
بدلا من العودة إلى بيروت أو غيرها  
ومعد هؤلاء لن يقل سنويا عن نصف  
مليون زائر إذا أخذنا بأسباب التطوير  
السياسي في عاصمة الشمال . . . .  
أضافة إلى ذلك يحتاج المعرض إلى  
ثلاثة أجهزة يجب انشاؤها منذ الآن :

أخيرا ، بعد نحو ١٥ سنة انتهى  
لرمان على الملايين واقترب الفرج  
ن معرض طرابلس . وقال السيد  
صباح الناطور ، عضو مجلس تنفيذ  
للمعارض الانتقائية ، أن العمل في  
المعرض سينتهي منتصف الصيف  
المقبل ثم يسلم إلى وزارة الاقتصاد  
لاستثماره .

وعد وزير الاقتصاد الدكتور زهير  
البرزني بأن تكون للمعرض مصلحة  
بمنطقة في خلال شهرين .  
الآن ، وفي انتظار الافتتاح الذي  
فجرت المعارض الدولية على الإعلان  
عنه قبل سنتين من مواعده ، إلى ماذا  
يحتاج المعرض . . . ماذا يقول  
الطرابلسيون وماذا يترجون ؟  
الدكتور حسن النلا أمين بر غرفة  
التجارة والصناعة في طرابلس ربط  
مسؤولية انتهاء الأعمال في المعرض  
بتشكيل مجلس إدارة جديد . وقال أن  
الإدارة الحالية لا تلك صلاحية  
الاشارة على الأعمال الجارية  
وبراقتها باعتبار أن مجلس تنفيذ  
للمعارض الانتقائية كان وما يزال هو  
المشرف على المشروع ، كما دعا إلى  
الإعلان عن موعد الافتتاح منذ الآن  
باعتبار أن الأعمال في المعرض بلغت  
في حكم التهيئة .

أما السيد جمال قرصاني ، رئيس  
جمعية التجار في طرابلس ، فقد بدأ  
بشائلا وقال : أن الظروف التي تمر  
في الأعمال في المعرض لا تشجع على  
التفكير أنه سيصبح معرضا حقيقيا في  
وقت قريب على رغم كل التوقعات  
ونما أن الأعمال ستتجه في الصيف  
المقبل . وأضاف : « المعرض يحتاج  
إلى اهتمام في مذهب الحيوي ( طرابلس

# NORDSTERN

Société Anonyme d'Assurances Générales

## assurances :

- transport
- incendie
- accident

Agents : T. GARGOUR & FILS  
P.O.Box 110-371.  
Beirut, Lebanon — Cable : Nordstern — Beirut.

### \* الكولسترول \* الادمان غير المشبعة \* امراض القلب

### \* الادمان المشبعة \* المرضين \* زيت الذرة \* الصحة الجديدة \* النشاط

ماهي العلاقة بين كل ذلك؟؟؟

(١) لقد أثبتت الدراسات أن زيت الذرة  
لا يضرها فيما يتعلق بخفض نسبة الكولسترول  
في الدم .  
(٢) مخرجين فلافين من المصنوعة من زيت الذرة  
التي ١٠٠٪ تساهم في خفض نسبة الكولسترول  
في الدم .  
(٣) إن هذا الخفض يقلل احتمال الإصابة بأمراض  
القلب ويحفظكم بحالة صحية أفضل  
ويوفر لكم المزيد من النشاط .

**FLEISCHMANN'S**  
مخرجين فلافين  
تحتل محل الطبخ  
للملح والطبخ  
والإعدادات والتدخين والحليب

الوكلاء : ٢٣٥٩٣٢٢ - ٢٣٣٥٦٢٨



# ٣ مشاريع ري نموذجية في الجنوب والبقاع الغربي



المهندس محسن صبرا : هكذا توزع المياه

## الرشش في الدراسات الحديثة وعلى الأرض



أنطوان متى غير راحل

غير أن تطبيق تنظيم ري الأراضي واجه صعوبات متعددة ، مثل أولها « أنه خطط ونسق نظريا في مكتب المصلحة ، ثم واجهته صعوبات في التنفيذ » . ومن هذه الصعوبات عدم تطبيق الري بطريقة الرش الهوائي اعتمادها في مشاريع الري الأخرى .

لماذا ؟ طريقة الرش ؟ يجب صبرا بأن يعتمد هذه الطريقة على إمداد المياه ، ثم أنها تمكن من ضبط العيار وتوزيع المياه على النباتات حسب حاجتها ، وبالتالي يمكن استعمالها في أراضي محدودة دون التسبب في جرف التربة .

**الزراعون بين الطريقتين**

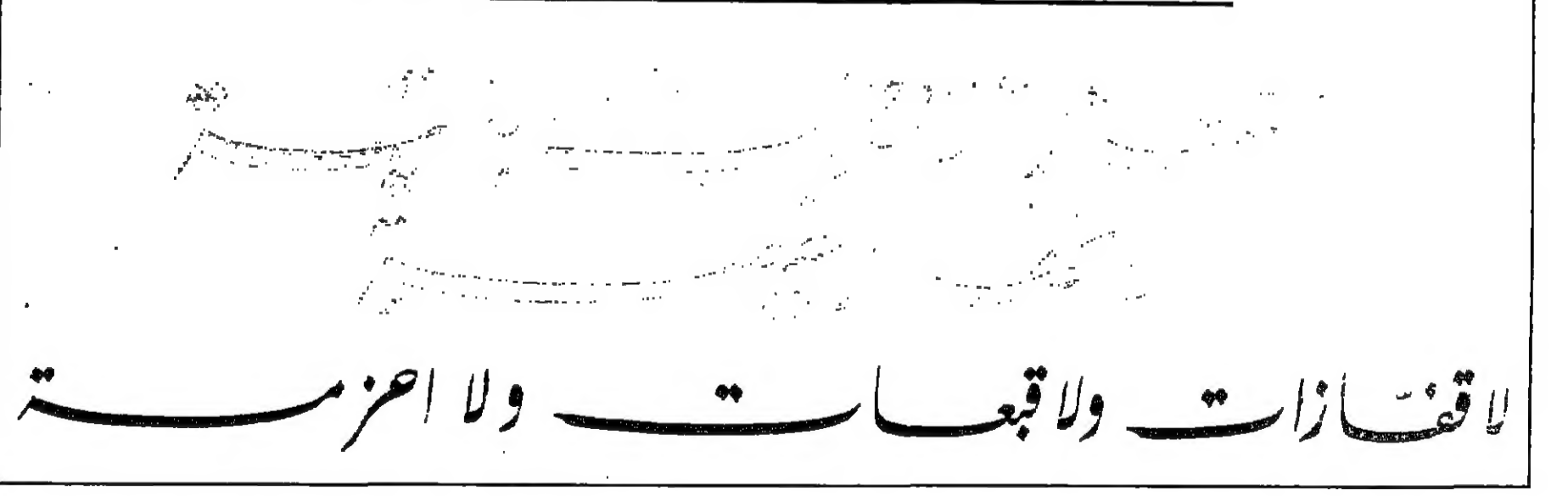
الزراعون يفضلون الطريقة التقليدية في الري ، فهم يعتقدون أنها أقل كلفة ، وبالتالي أكثر أمانا . أنطوان متى أحد المزارعين في البقاع الغربي ، يقول : « نحن نستخدم طريقة الري بالرش ، لكننا نفضل الطريقة القديمة ، لأننا نعلم ما هو

ثلاثة مشاريع ري نموذجية أنشأتها مصلحة الليطاني حتى الآن في البقاع الغربي ولعمري ما بعد في ضوء الاختبارات الجارية ، طرق الري الأكثر ملائمة لكل منطقة من المناطق التي سيروها مشروع الليطاني .

الرائد في هذه المشاريع هو مركز إيماء ( قضاء جزين ) ، لكن طريقة تنفيذه لم تكن مثالية فقد اعترضها بعض الصعوبات ، ووزعت المياه على عدد من المزارعين من أصحاب الملكيات الكبرى ، وبالتالي كان فريق المركز يفتقر إلى الخبرة ما وضع في المكتب نظريا من غير أن تسبق ذلك استقصاءات اجتماعية واقتصادية ، أو توليف لجان فنية مهمتها إرشاد المزارعين الذين رفضوا إبدال مزارعهم بغيرها ، وأضافوا إليها الحمضيات في أرض كسبية . هذه المشاكل تحدثت عنها رئيس مصلحة الاستثمار المحلي المكلف المهندس محسن صبرا ، ويقوم بتأليف هذا المشروع .

قال : في العام ١٩٦٩ وضعت مصلحة الليطاني مشروع الري النموذجي ، في إيماء ، قضاء جزين ، قيد الاستثمار الفعلي على أنه التحلل الاختباري الواسع الذي في ضوء نتائجه يمكن وضع الخطة الصحيحة الهادفة إلى التنمية والتطوير في المجال الزراعي والمجالات الأخرى المرتبطة به ضمن الإطار الشامل لري المسوح القريبة . واعتبر هذا المشروع مشروعا رائدا من حيث تطبيق أحدث الأساليب الفنية لتوزيع المياه واعتماد طرق الري الحديثة واستعمال وسائل الإنتاج الزراعي المتطورة على نطاق واسع ، ويقضي المشروع بري ٨٧٥ دونما من الأراضي المستصلحة ، سواء أكانت مزرعة في السابق أم لا ، لكن كمية المياه التي خصصت له لا تكفي إلا لري ٨١٠ دونمات فقط . وعلى رغم ذلك لم تضطر المصلحة إلى تأجيل كليات أكبر من المياه لأن المساحات المروية لم تتعد الـ ٦٧٣ دونما .

## طوارئ العمل ولا قباعات ولا حزم



بعد قليل قد تغلق الورشة

طوارئ العمل في لبنان لا تنقطع ومعظمها من أفرع التي يؤدي إلى الموت أو إلى العطل الدائم . ولعل أبرز هذه الحوادث تلك التي تحدث بضرر دائم في المصنف مثل حوادث الإجهادات في الإبنية والمشاريع الإنشائية وسقوط العمال من السقالات أثناء قيامهم بأعمال الخطرة . إلا أن هذا لا يعني أنه ليست هنالك طوارئ عمل من « عيار » أصف ، فتنقطع الأصابع والإصابات بالفرق والتقاطيا وما إليها قضايا يومية في معظم الأعمال والورش في لبنان .

لأننا نكثر هذه الطوارئ وعلى عاتق من تقع مسؤوليتها ؟

المسؤولية الأساسية تقع على عاتق السلطات العمالية المختصة وأرباب العمل وإن يكن هنالك بعض المسؤولية على العمال أنفسهم .

فالمسؤولية العمالية كانت سنت عام ١٩٦٧ قانونا يفرض العديد من التدابير التي من شأنها التقليل إلى درجة كبيرة من طوارئ العمل ، ما يخص على « وجوب وقاية العمال من أخطار السقوط والإصابات المنخفضة والقفارات والقفحات والاحتجاز وغيرها ( ... ) وفي حال المغير يجب إقامة تدابير كافية وعوارض خشبية مبنية لمنع انهيار الأجزاء على القائمين بالعمل وتأمين مرمت آمنة للأجزاء ( ... ) وفي حال العمل على السطح المنخفضة يجب العمل على غير ذوي الخبرة والقدرة على أن تتخذ الاحتياطات اللازمة كالتدابير والسلامة والأوامر التسلق والأجزاء المنخفضة ( ... ) مواد هذا القانون الرامية إلى حماية أرواح العمال تبدو كافية في المرحلة الحالية إلا أن تطبيقها مجتهد منذ صدوره عام ١٩٦٧ فقد نمت المادة ٣٣ من القانون المذكور على صدور قرار من وزير العمل بكيفية تطبيق مفاد القانون وتعيين الجهات المختصة بتنفيذه غير أن هذا القرار لم يصدر حتى الآن والحوادث مستمرة .

سنة أشهر أو على أبعد تقدير سنة فلماذا يكون مصير هؤلاء بعد ذلك ؟ من ناحية إنسانية أخلاقية وحتى لا يجوز مكافأة العمال الذي يقضي وهو يخدم مجتمعه بضمحان لشخصه والجوع كالتدبير ، لذلك فأيضا المسلمات هو سعي القانون إلى تأمين استمرارية الدخل للعمال المساكين أو لعائلته بعد وفاته .

والرأى أن رفع هذا الفين اللوحين بالعمل لا يمكن أن يتم إلا بتطبيق فرع ضمان طوارئ العمل والأضرار المهنية الذي أقره قانون الضمان الاجتماعي لكنه ، لم ينفذ بعد . فعلى القانون يعطي التعويض صفة قسرية لا تتجاوز نصف تعويضات الوفاة . وهذا تجدر الإشارة إلى قانون طوارئ العمل هذا الذي وضع أيام الانتداب ربما كان مصلحا حين كان الحد الأدنى للحد ٢٠ ليرة وكانت كلفة المعيشة منخفضة . أما الإجراء على مددات التعويض نفسها بعدما أصبح الحد الأدنى للحد ٢٥٠ ليرة ، فهو لا يعني ، على رغم حالة الفقد التي ترقى طبقة العمالة ، إلا التضرر والجوع لبدء العمال ومائلته .

## أسباب اللامبالاة معروفة

أن التعويض المقطوع لحماية العمال الذي لا يتجاوز المئتين ألف ليرة هو من الأدوار الأساسية إلى لا مبالاة أرباب العمل تجاه سلامة عمالهم . فتمن « عامل أو عاملين في ورشة بناء تكليفها الإجمالية مليون ليرة لن « يأكل » الكثير من الأرباح في حين أن تأمين وسائل الحماية قد تكون أكثر كلفة . وهذا الأمر يطبق على أرباب العمل من مختلف الأعمار والمستويات ، فحريص بنائية سان شارل الذي نصب شبحه عامل وأصيب فيه بعد من الجرحى كان غيابه وسائل السلامة والأمر عينه ينطبق على بداية الحموي في طرابلس التي انهارت ونهب شحيتها لثقة عمال أشقاء .

في التعويض الحالي ، وإن بلغ حد الأقصى ( ٥٠٠٠ ليرة ) لا يكفي لحماية أبناء العمال وتوحيده أكثر من

معاينة تقاعديا يساوي ٣٠٠ ليرة سنويا أو ٢٠٠ ليرة شهريا . كذلك فالتقاعدي الجديد يترك أرباب العمل الكسور ، وأهم ما في القانون - غير المنفذ طيبا - أنه يحدد التعويض المقطوع بمعدل تقاعدي يستفيد منه العامل المضرور أو ورثته القصر وزوجته مدى الحياة . فبالإضافة ٢٠٠ قانون ضمان طوارئ العمل تعطي العامل المساكين يعجز دائم الحق في راتب مدى الحياة يساوي ٢/٣ دخله فرع ضمان طوارئ العمل والأضرار المهنية الذي أقره قانون الضمان الاجتماعي لكنه ، لم ينفذ بعد . فكلما كان القانون يعطي التعويض صفة قسرية لا تتجاوز نصف تعويضات الوفاة . وهذا تجدر الإشارة إلى قانون طوارئ العمل هذا الذي وضع أيام الانتداب ربما كان مصلحا حين كان الحد الأدنى للحد ٢٠ ليرة وكانت كلفة المعيشة منخفضة . أما الإجراء على مددات التعويض نفسها بعدما أصبح الحد الأدنى للحد ٢٥٠ ليرة ، فهو لا يعني ، على رغم حالة الفقد التي ترقى طبقة العمالة ، إلا التضرر والجوع لبدء العمال ومائلته .

تعتبر المتأثرين الغربية في أشد البلدان في العالم حرصا على إقرار القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي كمال أن قانون طوارئ العمل فيها حديث جدا وهو يخضع باستمرار للتعديل والتحديث . فبالنسبة إلى أصابات العمل التي تؤدي إلى الوفاة فإن الضمان الاجتماعي في ألمانيا يمنح تعويض مدى الحياة لزوجة المضمون وورثته القصر . كما أن هذا التعويض يستفيد من كل زيادات غلاء المعيشة التي يقرها القانون .

أما بالنسبة إلى العمال الذين يصابون بتعطيل جزئي من جراء العمل فإنهم يتناولون كذلك تعويضا جزئيا ولدى الحياة من الإجراء التي تتخذها . وهناك مؤسسة تابعة للضمان الاجتماعي مهمتها إعادة تأهيل المعطلين جزئيا من العمل لمهات ووظائف جديدة تكن بواسطتها زيادة دخلهم عن العمل الذي كانوا قبل أصابته بالمعطل . ويجري تأهيل هؤلاء لمدة سنتين يحصلون خلالها على التعويض الجزئي كليا مضافة إليه الزيادة الخاصة بغلاء المعيشة . أما إذا لم يتمكن العمال المعطلون جزئيا من الحصول على مداخيل أعلى من التي كانوا يحصلون عليها قبل الإصابة فلم لهم الحق في أن يستمروا في قبض تعويضهم لدى الحياة .

وفي ألمانيا كذلك ، وعلى رغم التطور الذي أحرزته الصناعة على صعيد تأمين الحماية للعمال ، كان عدد الإصابات الطارئة

الأمراض المهنية تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

## الأمراض المهنية

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة

تبقى مسألة مهمة لمئات القانون العالي على ذكرها وهي مسألة



## هل تجدد لجارودي رئاسة صندوق التفتية؟

هل يجدد انتخاب الدكتور صائب جارودي رئيساً للصندوق العربي للتفتية الاقتصادية والاجتماعية في ختام جلسات المؤتمر الثالث لحافظي الصندوق التي تعقد في بيروت في الفترة الواقعة بين ١٦ نيسان و ١٨ منه؟

يجيب عن هذا التساؤل محمدر كويتي مطلع بأن هناك احتمالاً مرجحاً في انتخاب أحد الاقتصاديين من احدى دول الخليج العربي خلفاً للدكتور جارودي في خطة «تفتيح» المناصب والوظائف في المنطقة. ويرى المحرر هذا «التفتيح» بأنه يأتي بناء على رغبة ابتغاء المراجع العليا في لبنان، لكي يكون الدكتور جارودي «الحصان الأسود» في سياق تغيير الوجوه التقليدية في حلية تأليف الوزارة اللبنانية الجديدة، او تعليمها بمنابر متخصصة شلبة برهنت نجاحها تجربة سابقة.

وكان مجلس ادارة الصندوق اتخذ قراراً في كانون الاول الماضي بعدد الاجتماع الثالث والمؤتمر الحافظين في بيروت وابلاغه الحكومة اللبنانية التي رحبت باستضافة المؤتمر.

ويتضمن جدول أعمال المؤتمر النقاط الآتية:

● البحث في تقرير مجلس الادارة عن الوضع المالي للصندوق والمصادقة على البيانات المالية.

● تعيين محققي حسابات الصندوق للسنة ١٩٧٤.

● دراسة تقرير مجلس الادارة عن اللوائح والقواعد التي يوضعونها.

● الاطلاع على نتائج الدراسات الخاصة بالمواسم التي كلف الصندوق اتجارها خلال ١٩٧٣.

● انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس المحافظين.

## ٦٧ ألفاً تركوا اسرائيل بعد ٦٠ سنة

كشف آخر احصاء اصدرته ادارة اللاجئين الدولية في القدس في الاوربي للام المتحدة في جنيف ان عدد المهاجرين من اسرائيل منذ حرب تشرين الاول ١٩٧٣ حتى نهاية شهر شباط الماضي بلغ ٦٧ الفا.

وطلب منظم هؤلاء من ادارة اللاجئين الدولية قيدهم كاشخص لا جنسية لهم لكي يتسنى لهم دخول بعض الدول التي لا تسمح للاجئين بالهجرة اليها. وذكر الاحصاء ان ٧٥٠ عائلة يهودية من المهاجرين في اسرائيل من الانصار السوفييتي سجدوا روسيا رغبتهم في العودة الى بلدهم الاصلي، هذا ٥٠٠ يهودي يقيمون حالياً في فيينا، عاصمة النمسا، بعد هجرتهم من اسرائيل، في انتظار ان تصبح لهم السلطات السوفييتية بالعودة الى البلاد.

ولكن الاحصاء الدولي ان معظم الذين يهاجرون من اسرائيل هم من الشباب من الجنسين وان معظمهم يتجهون نحو الولايات المتحدة وكندا.

وكان الوفد الاسرائيلي في المقر الاوربي اصدر بيانا اتهم فيه واضعي التقرير الاصحائي بالمغالاة وعدم الدقة، الا ان ادارة اللاجئين الدولية امرت على ان الامم اوردت في هي حيلة مجموع الطلبات الرسمية التي تلقفتها اللجنة المختصة في يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ حتى يوم ٢٨ شباط ١٩٧٤.



عموماً، كما ان ارباعاً من الدول المصدرة للنحاس شكلت شراكات مشتركة ريثما توصل الى اتخاذ قرار بتحديد سعر موحد لتجارها. وهكذا الى آخر السلسلة... كل مجموعة منتجة لمادة اولية معينة تحاول ان تتفق في ما بينها من مجموعة دول الى مجموعة دول السكر مروراً بمجموعة عدة اخرى. وسواء نجحت محاولات التعاون هذه ام لا، يبقى في حكم الواقع ان سوق المواد الأولية، انتاجاً وتجارة، بدأت تسلك اتجاهات يحصل معاني كثيرة من شأنها ان تفرز اعادة نظر في العديد من الانتظمة القديمة ذات الصلة بالاسعار ووجع الانتاج ونسب الطلب، مع الاخذ في الاعتبار هنا مشكلة التضخم وركلة النظام النقدي وتساؤل مصادر المواد الأولية في مقابل مزيد من الحاجة اليها في الصناعات. ومنذ من التسو السكاني في العالم. هذا هو الوضع الى الان بالنسبة الى سوق السلع والمواد الأولية في ظل مشكلة رئيسية - في نظر شركات غربية عدة - هي مشكلة التفتير في بلدان نامية مثل

### ماذا بعد؟

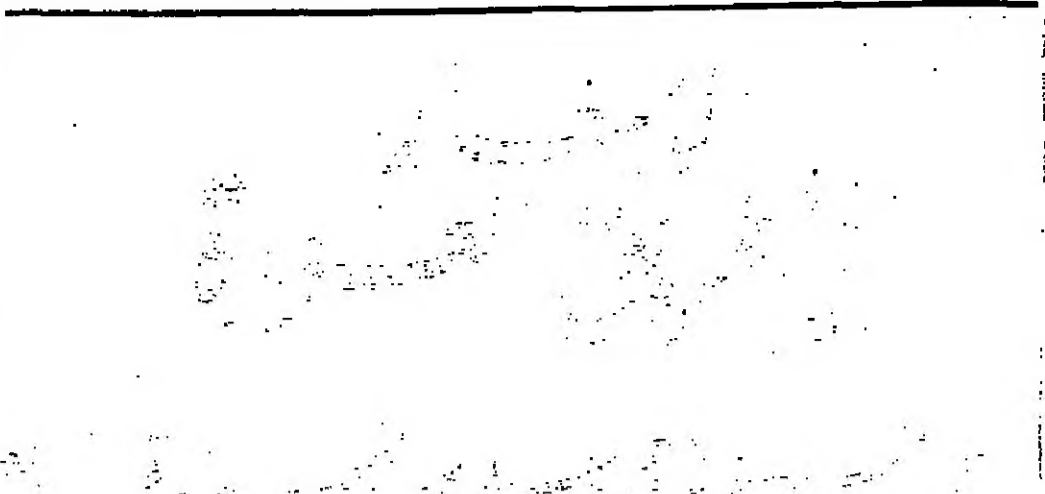
ثم... ماذا بعد؟ هل يستمر هذا الوضع؟ هل تستمر موجة ارتفاع اسعار السلع والمواد الأولية؟

حين ادواردز يحاول، في الفايتهنثال تاييس الاجابة عن هذه الاسئلة بما يعني:

ليس صحيحاً ان موجة ارتفاع الاسعار اعتداء صارخ على النبط التجاري في العالم كما قد يبدو الآن، بل الصحيح ان هذه الموجة هي اقرب ما يكون الى جزء من عملية اصلاحية في اتجاه نموذج جديد لتجارة السلع في حضور دول منتجة اصنع دورها اقوى نفوذاً مما كان.

فهل نحن على ابواب مثل هذا التحول. بعض الجواب قد يكون في ما ستنهي اليه الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها الاقتصادية... »

## معلومات انكليزية على هامش دورة المواد الأولية



ذلك ان اي موجة لا يمكن ان تستمر الى ما لا نهاية. وما يصعب تقديره بالتحديد هو الوقت الذي يمكن ان تراجع فيه اسعار السلع، وهذا يتوقف على مدى التراجع في الطلب على الصناعات. كذلك على مدى ما يمكن المخزون من المواد الأولية ان يحتقه على صعيد الانتاج.

### حقيقة يصعب تجاهلها

بصرف النظر عن هذه التحذيرات، هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي ان استمرار موجة ارتفاع اسعار المعادن الاساسية مرده الى ان المضاربين والطلب على الصناعات ما تزال اقوى من العرض، ومن المحتمل ان تسجل اسعار النحاس تنافس اذا امكن تجديد عقود العمل للعمال الايركيين بعد انتهاء العقود الحالية في الصيف المقبل، وهذا الاحتياطي بطروحة حوله الان علانية استهتام كبيرة. لكن، اذا حصل اي اضطراب مالي غسيكون الامر خطيراً جداً، خصوصاً ان الولايات المتحدة ما تزال اكبر منتج للنحاس والرصاص، اضافة الى كونها منتجة مهمة للزنك.

لكن على رغم التنبؤ الذي يصيب بمستقبل اسعار المعادن، يرى بعض الخبراء في تراجع اسعار الاصواف والمطاط، على رغم تأثرها بارتفاع سعر النفط، مؤشراً يوحى ان مجرى الاسعار اخذ في الدوران رجوعاً، هذا مع الملاحظة ان الاصواف، بالنسبة الى سوق السلع، هي عادة الكش الذي يسبق القطيع، كما ان المطاط مهم جداً بالنسبة الى الصناعات.

وتفيد الاشارة هنا الى ان توقع حصول التراجع في اسعار السلع، حل كثيرين من المستثمرين في بريطانيا الى الاقلال من مخزونهم منها الى اثنى مستوى ممكن.

### اسعار السلع مرتبطة بالذهب

في اي حل، يبقى وضع اسعار السلع

الثلاث الماضي افتتحت الجمعية العمومية للامم المتحدة دورتها الاستثنائية في حضور الاغنياء والائل غني والفقراء، ومن بين أبرز الحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين صاحب الدعوة الى عقدها.

وتصرف النظر عن الابداء السياسية التي قد تنتهي اليها، يبقى اهم ما في هذه الدورة - ولو ظاهراً - هدفها الاقتصادي في ضوء الظروف والمعطيات التي تحكم العالم الآن، خصوصاً مسألة المواد الخام وتأثيرها في سوق السلع والدور الذي لها في مساعدة الحكومات على مواجهة التضخم.

هنا ضوء على هذه المسألة من خلال ما في بريطانيا الآن، حيث الصورة المنظورة في الذي القريب تظهر اختلافات في مستوى الاسعار ليشمل السلع والمواد الأولية.

في الاسبوع الماضي ارتفعت اسعار النحاس وصفيق القصدير الى اعلى حد، كما عاد سعر كلفة انتاج الزنك الى الارتفاع وبتت اسعار المعادن غير الحديدية مرشحة للارتفاع. اما الككاو والقهوة فقد سجلت اسعارها ارتفاعاً الى ارقام قياسية وفي اثناء ذلك كان سعر الشاي اخذاً في التراجع.

لكن، في مقابل ارتفاع الاسعار على السلع المذكورة، لوحظ ان هناك تراجعاً في اسعار سلع اخرى كالاصواف والمطاط والنفط. ولعل اهم ما يلفت التراجع في اسعار الجيوب بعدما كانت بلغت قمة الارتفاع في شباط الماضي، علماً ان اسعار الجيوب والمواد البروتينية في انواعها تؤثر في شكل عميق على انتاج الدواجن والمواسي بما فيها اللحوم والبيض والالبان، كما ان استمرار التراجع في اسعار الحنطة من شأنه ان يساعد في ابقاء سعر الخبز عند حدود مقبولة.

الا انه، مهما يكن من امر هذا التباين، فان استمرار التعميم في اسعار السلع عموماً اثار دهشة كثيرين من مراقبي السوق الاستهلاكية الذين كانوا استمعدوا احتمال استمرار موجة ارتفاع اسعار المواد الأولية بنسبة ما كانت السنة الماضية، والواقع ان هؤلاء ربما اصابوا في تقديرهم هذا،

## كان عام ازدهار التجارة الاميركية مع العالم العربي

الولايات المتحدة من العالم العربي. في هذه الفترة، اكثر من مليار وثمانين مليون دولار. ويصل النفط العربي الخام النسبة العظمى من اجمالي المستوردات الاميركية من الدول العربية. اما السلع الاخرى التي تستوردها الولايات المتحدة من المنطقة العربية فتتقل في اسلاف من المواد الأولية والمنتجات الزراعية والغذائية وفي بعض انواع الاوتومات الصناعية الخفيفة.

وكان متوقفاً ان تبلغ القيمة الاجمالية للمستوردات الاميركية من الدول العربية ١٩٧٣، يفوق من بعد الارتفاعات التي سجلت في السنوات الماضية. وتشير هذه الارقام الى ان صادرات الولايات المتحدة الى الدول العربية ارتفعت، السنة الماضية، بنسبة ٥٢ في المئة عما كانت عام ١٩٧٢. وبلغت نحو مليار و ٧٨٠ مليون دولار. وشملت هذه الصادرات منتجات استهلاكية (مواد غذائية، منتجات صناعية خفيفة، منتجات معدنية استهلاكية كالبرادات والفسالوات واجهزة التلفزيون... الخ) ومنتجات كالمالية ونسبة ضئيلة من السلع الترسلية والتجهيزية. وتذهب هذه الصادرات، بنسب متفاوتة، الى الدول العربية كلها، على رغم الانطباع السائد ان التعاملات التجارية بين المنطقة العربية والولايات المتحدة ادى الى انتهاء التعامل الاقتصادي بين الطرفين.

بين ان حرب السادس من تشرين الاول الماضي لم تؤثر على حركة المبادلات التجارية بين الدول العربية والولايات المتحدة، على رغم الاوضاع التي ارتفعت من كل جانب ومصوب، قبل الحرب وبمدها، داعية الى مقاطعة البضائع الاميركية في الاسواق العربية.

ويستدل من آخر الارقام والاحصاءات ان حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والعالم العربي سجل ارتفاعاً هائلاً عام ١٩٧٣، يفوق من بعد الارتفاعات التي سجلت في السنوات الماضية. وتشير هذه الارقام الى ان صادرات الولايات المتحدة الى الدول العربية ارتفعت، السنة الماضية، بنسبة ٥٢ في المئة عما كانت عام ١٩٧٢. وبلغت نحو مليار و ٧٨٠ مليون دولار. وشملت هذه الصادرات منتجات استهلاكية (مواد غذائية، منتجات صناعية خفيفة، منتجات معدنية استهلاكية كالبرادات والفسالوات واجهزة التلفزيون... الخ) ومنتجات كالمالية ونسبة ضئيلة من السلع الترسلية والتجهيزية. وتذهب هذه الصادرات، بنسب متفاوتة، الى الدول العربية كلها، على رغم الانطباع السائد ان التعاملات التجارية بين المنطقة العربية والولايات المتحدة ادى الى انتهاء التعامل الاقتصادي بين الطرفين.

### زادت المستوردات كذلك

من جهة اخرى، تقي هذه الاحصاءات ان مستوردات الولايات المتحدة من العالم العربي، في الاخرى، سجلت مستويات قياسية عام ١٩٧٣، اذ ارتفعت بنسبة ٩٧ في المئة في سنة واحدة. وبلغ مجموع قيمة ما استوردته

# SUMITOMO

## INSURANCE & TYRES

The name that made JAPAN FAMOUS and America jealous

AGENTS for LEBANON

## B. ISKANDAR & SONS

INSURANCE DEPARTMENT  
B. Iskandar & Sons  
Sabah Bldg., P.O. Box 5118, Beirut  
Tel. 293119 - 294299

TYRES DEPARTMENT  
B. Iskandar & Sons  
Sabah Bldg., P.O. Box 5118, Beirut  
Tel. 293119 - 294299



# تجربة التأمين في لبنان

## انتاجية الشركات ضعيفة وجامدة فوضى الترخيص يفتح باب المضاربة على مصراعيه

### تطور دخل شركات التأمين العاملة في لبنان في مختلف الفروع (بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	حادث (سير)	مسلوبة (مركبة)	مسلوبة (مركبة)	مسلوبة (مركبة)	مسلوبة (مركبة)
السنة	حادث (سير)	مسلوبة (مركبة)	مسلوبة (مركبة)	مسلوبة (مركبة)	مسلوبة (مركبة)
١٩٥٥	١٦٤٤٤٠	٣٣٧٧٣٣	٣٣٤٤٣٣	٣٣٧٧٣٣	٣٣٧٧٣٣
١٩٦٠	١٩٥٠١٨٥	٨٢٦٥٧٢	٤٠٣٩٨٨	٤٠٣٩٨٨	٤٠٣٩٨٨
١٩٦٥	٣١١٢٣٣	١٢٩٨٠٠٢	٤٢٣٣٥١٥	٤٢٣٣٥١٥	٤٢٣٣٥١٥
١٩٦٦	٣٢٨٠١٧٠	١٤٤٤١٦٥٥	٥٥٥٥١٦٠	٥٥٥٥١٦٠	٥٥٥٥١٦٠
١٩٦٧	٣٣٨٧٣٨٠	١٤٥٠٤١٥٥	٥٤٨٠٢٥٢	٥٤٨٠٢٥٢	٥٤٨٠٢٥٢
١٩٦٨	٣٦٠١٩٠٤	١٥٥٧٨٣٢	٤٤٧٧٧٨	٤٤٧٧٧٨	٤٤٧٧٧٨
١٩٦٩	٣٩٢٤٠٤	١٦٩٢٨٨٥	٨٩٥٠٢١٢	٨٩٥٠٢١٢	٨٩٥٠٢١٢
١٩٧٠	٤٢٩٣٣٢٤	١٧٥٤٩٨٩	٩٠٤٧١١٩	٩٠٤٧١١٩	٩٠٤٧١١٩
١٩٧١	٥٢٠٥٩٦٩	٢٣٩٠٤٤٣	٩٤٢٠٤٤٣	٩٤٢٠٤٤٣	٩٤٢٠٤٤٣
١٩٧٢	٥٨٢٠٤٠٠	٢٧٣٤٨٣٢	١١٤٣٣٣٠	١١٤٣٣٣٠	١١٤٣٣٣٠
١٩٧٣	٧٥٣١٠٠٠	٣٣٤٦٧١١٠	١٤٠٤٤٥٠٠	١٤٠٤٤٥٠٠	١٤٠٤٤٥٠٠

لا تمثل أكثر من ١ في المئة من الدخل الوطني ، في حين يرتفع هذا التمثيل إلى ٧ في المئة في الولايات المتحدة .  
ثم ان الامر لا يتوقف عند ضعف الانتاجية ، بل لا تنمو في الاتجاه المرجو لها . وفي الواقع ان الزيادة السنوية المأصلة والتي هي ١٠ في المئة ينتقص منها جزء المبيعة وزيادة السكان .  
وواضح ان انتاجية الشركات اللبنانية جامدة على رغم تطور عددها بنسبة ٥٠ في المئة خلال السنوات الست الاخيرة . وهذه الشركات تسعى بكل ما لديها الى المحافظة على نسبة دخلها العام التي تمثل ٤٠ في المئة مما يدخل لكل الشركات .  
يضاف الى ذلك ان كثافة العرض في لبنان تفوق ما في اي دولة عربية او اجنبية ، وعلى رغم ذلك فان لبنان يشهد تضخما في عدد الشركات اذ رخص حديثا لـ ٢٢ شركة تأمين جديدة ، مما يرفع كثافة العرض الى ٢٨ بدلا من ٢١ في حين ان هذه النسبة تنخفض في البلدان الاخرى ، خصوصا تلك التي كانت رائدة في صناعة التأمين .  
ويعترف السيد شدياق بان انشاء الشركات الجديدة سيفتح الباب واسعا للمضاربة الجائفة ، ويطلب باخضاع انشاء الشركات للقاعدة كثافة العرض .

### ضرورة اصلاح على كل المستويات

ومعروف ان قانون شركات التأمين الذي عدل بموجب المرسوم ٩٨١٢ تاريخ ٤ ايار ١٩٦٨ نص على تعيين ٣ مراقبين مختصين على شركات التأمين وحتى اليوم لم يعين اي مراقب . ودور المراقب هو مهم ، فلو كان هناك مراقبون لما حصلت هذه الفوضى في تأسيس الشركات الجديدة .  
ويرى السيد شدياق انه من الضروري اعداد النسخ الجديدة في المرسوم الجديد التي تنص على خبراء في الضمان ، حتى لا تبقى رفض الشركات تعطى لشخص ليس لديهم الام في هذا المجال ، وهو يعتقد ان صناعة التأمين يلزمها اصلاح على مستوى القوانين الخارجية والهيئات ، والمستوى التقني كذلك .  
السياسة التأمينية بايجاد مخططات جماعية تمكنها من رؤية المخاطر او التجهيزات التي قد تتعرض لها قطاعات التأمين واقامة اتفاق شرف بين الشركات يقضي بالاعتماد عن المضاربة غير المشروعة ، ومن قوانين صارمة تحدد عمل وكلاء الضمان او عملائهم .  
ميشال مرقص

مليون شخص ( كلتي )

البلد	عدد الشركات العاملة فيه	عدد السكان ( في الملايين )	كثافة العرض
لبنان	٨٧	٢٠٨٧	٢٠٢١
الكويت	٢١	٠٠٨٢	٢٥٢٠
تونس	٢١	٥٠٢٥	٥٠٩٠
الاردن	١٢	٢٠٢٨	٥٠٤٦
المغرب	٤١	١٥٠٢٣	٢٠٢٩
سوريا	١٥	٦٠٤٥	٢٠٢٣
ليبيا	٢	٢٠٠١	١٠٠٠
مصر	٣	٢٤٠١٣	٠٠٠٩

اما في الولايات المتحدة فيبلغ الكثافة ٢٢٠٢٩ وفي ألمانيا ١٤٠٣٩ وفي بريطانيا ١٢٠٢٣ وفي فرنسا ٨٠٩٠ .

### المضاربة على انتاجية المصارف والصناعات

ما هو مدلول هذه الارقام ، وكيف يجب مواجهة التضخم في صناعة التأمين .  
السيد شدياق يجيب : « ان صناعة التأمين في العالم تميل بانتشارها الى المضاربة على انتاجية القطاعات المصرفية والصناعية .  
اما في لبنان ، حيث يبدو قطاع الخدمات متطورا ومشكلا ركيزة اقتصاد البلد ، فان صناعة التأمين قليلة الانتاجية وغير ناجحة كما يجب . ويبدو من خلال الاستثمارات المالية في هذا القطاع انها

٨٧ شركة تأمين لبنانية واجنبية تعمل في لبنان ويبلغ مجموع ما يدخلها من عقود التأمين في فروع الحرائق والحوادث والنقل والسيارات والسرقة ، والمسؤولية المدنية والحياة نحو ٢١ مليون ليرة سنويا ، ومع ذلك فان هذه الشركات ، خصوصا اللبنانية منها ، محدودة بالمضاربة في ما بينها اذ ان وزارة الاقتصاد رخصت بين تشرين الثاني ١٩٦٣ وكانون الثاني ١٩٧٤ لـ ٢٢ شركة تأمين لبنانية جديدة . في حين ان هذا العدد كان ١٠ شركات لغاية ١٩٦٢ ثم ارتفع الى ١٥ لغاية تشرين الثاني ١٩٧٣ . وهذا التضخم في عدد شركات التأمين جعل مستقبل صناعة التأمين غير واضح .  
الرئيس السابق لجمعية شركات التأمين في لبنان ومدير الشركة الوطنية للتأمين « سنا » السيد جان شدياق عرض الوضع منطلقا من الارقام المتواضعة في صناعة التأمين ، على حد تعبيره .  
وهذه الارقام تتوقف عند تشرين الثاني ١٩٧٢ يوم كان عدد الشركات ٨٧ بينها ١٥ لبنانية و ٧٢ وكالة لشركات اجنبية عالمية .  
« ٥٥ مليون ليرة كان دخل الشركات عام ١٩٧٢ وكان هذا الدخل موزعا ، قبل ازمة التترا ، بنسبة ٤٢ في المئة للشركات اللبنانية و ٥٧ في المئة لافروع الشركات الاجنبية . لكن ازمة التترا ادت الى خفض حصة الشركات اللبنانية من ٤٢ الى ٢٥ في المئة ، واستمرت النسبة على هذا المستوى الى ان ارتفعت الى ٤٠ في المئة بعد مرور ٢ سنوات على اقلص التترا .  
ولهذه النسب مدلول خطير اذا اخذنا في الاعتبار ان عدد وكالات شركات التأمين الاجنبية بقي على حاله بين ١٩٦٢ و ١٩٧٢ في حين زاد عدد الشركات اللبنانية بنسبة ٥٠ في المئة .

### زيادة الكثافة في عروض التأمين

ازاء هذا الواقع زادت كثافة تقديم عروض التأمين في لبنان في شكل لم يسبق اليه مثيل في اي دولة في العالم . ففي ١٠ تشرين الاول ١٩٧٢ نشرت مؤسسة « سيمفا » تحت عنوان « بنية العرض في الصناعة المالية للتأمين » بحث ورد فيه ان عمليات التأمين انطلقت في شكل غير معقول خلال القرن العشرين الامر الذي انعكس على النمو الكمي للمؤمنين ( بكسر الجيم ) كما ان الانتشار واعادة التجميع اللذين صلا في الاصطاح الاخيرة ، خصوصا في البلدان الصناعية ، ادنا الى تراجع عدد المؤمنين ، في حين ان اجيل الى المركزة ادى الى خفض كثافة العرض في التأمين .  
وبلغت هذه الكثافة ( وهي عدد المؤسسات الوطنية والاجنبية لكل

SLAG

## الشركة اللبنانية للتأمينات العامة ش.م.ل

SLAG

في فكرة السيد ادوار سمراي سلسلة من المشاريع المختارة حرص على تنفيذها بدقة وانضباط ، ذلك انه بعد الاطمئنان الى وضعه المستقر في دنيا الاعمال ، صناعيا وتجاريا ، انتقل السيد سمراي الى عالم التأمين الذي طالما خبر اجوائه منذ سنوات عدة وذلك بحكم ارتباط هذا العالم بحقلي الصناعة والتجارة .

كان ذلك خلال شهر تشرين الاول ١٩٧٣ حيث تم انتخاب الهيئة الجديدة لمجلس ادارة الشركة اللبنانية للتأمينات العامة ش.م.ل . وعلى رأسها السيد ادوار سمراي .

تأسست هذه الشركة عام ١٩٦٨ من دون ان تتمكن من تحقيق وثيقها المتوخاة واحتلال مركزها في دنيا التأمين بالنسبة الى ظروف قاهرة اضطرت الهيئة القديمة الى تصعيد نشاطاتها .

غير ان هذه الشركة ما لبثت ان استعادت قواها وانطلقت تدميا في مسيرتها وذلك بفضل الاجراءات الفعالة التي اتخذها رئيس مجلس الادارة المدير العام الجديد على كل المستويات فاذا باتساعها التي اسندت ادارتها الى ذوي الاختصاص تمسك بنظام وفعالية وتجز الاعمال بدقة مما يدعو الى الاطمئنان والاعجاب .

واذا ما اعتمدنا لفة امكنا القول ان ما توافر لدى الشركة من هذه الارقام ، خلال فترة وجيزة من عمرها ، يشير اشارة واضحة الى ان الوثبة جريئة والاتطلاقة ماضية في الطريق المستقيم نحو هدف سام سيتحقق باذن الله ضمن اطار الصدق والاخلاص .

وتقولوا صادقين ان الهيئة الجديدة لهذه الشركة قد اتخذت كل الاجراءات والترتيبات على الصعيدين الداخلي والخارجي لتكون الشركة اللبنانية للتأمينات العامة ش.م.ل . اداة عاملة وعنصر مفيدا في عالم التأمين .

واذا ما اردنا ان نوجز تطلعات هذه الشركة نحو المستقبل يطيب لنا ان ننوه بحسن استعدادها للقيام بكل المسؤوليات الملقاة على عاتقها وذلك وفقا لضمون الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين الصادر عنها أي : الحريق ، السرقة ، السيارات ، النقل ، الحوادث الشخصية والحوادث المتوقعة .



السيد ادوار سمراي ، رئيس مجلس الادارة والمدير العام

رأسمالها : ل.ل ١٠,٠٠٠,٠٠٠ مدفوع بكامله

سجل تجاري رقم ٢٠٤٣٣ بيروت

المركز الرئيسي : بناية العازارية - الطابق السابع - شارع الامير بشير - بيروت - لبنان

العنوان البرقي : سلاغسور - ص.ب ٢٤٩١ - تلفون : ٣٣٤٣٣١ - ٢٤٤٤٧٦



# مبادئ التأمين

## الغرفة الأولى للتأمين تأسست في بريطانيا ومن القسطنطينية انتقلت الشركات الى المنطقة

### فتوى مصرفية تطلق التأمين على الحياة

قبل الفوضى في تاريخ التأمين، وبواسطة ضمان اجتماعي على أساسه، وبطني أو بموجب تشريع خاص، كإلزام الحرب مثلا أو التأمين الصحي، وهذا خارج عن نطاق بحثنا.

**المضمون والتأمين**

ولكي يكون الفطر موضوع تأمين، يجب أن يكون على أساس كمية، ولأن هذه الكمية تعتمد على قانون الاحتمالات والتوزيعات الاحتمالية، فإن شدة الأضرار الكبيرة، يمكن أن تكون غير متوقعة، وعلى هذا الأساس، فإن التأمين على الحياة، هو نوع من التأمين، حيث يتم دفع مبلغ معين في حالة وقوع الحادث، أو في حالة وفاة المؤمن عليه.

في المقابل، يمكن وصف التأمين بأنه أداة يوزع بموجبها الخطر على عدد كبير من الناس، وذلك بإشتراكهم في دفع مبالغ صغيرة في صندوق عام (Pool)، ويقوم هذا الصندوق بدفع مبالغ أكثر بكثير للتأمين على بعض الذين أصبحوا بتركيبهم، ويشار للصندوق بواسطة الضمان الذي يملكه، وبالضمان، كـ «م» هو البديل المطلوب من المشترين، لتمكين الصندوق من القيام بواجباته وتغطية الأضرار التي هو مسؤول عنها.

وبما أن أنواع التأمين قد عارضت، ما هو اشتراك جماعة في دفع مبالغ صغيرة، وهذا يمكن من توزيع خطر الخطر المواجه، وهذا على شكل: «أ» إذا كان أعضاء من طائفة أو مجتمع يتلقون مسبقا، لخدمة بناء أو مبنى آخر، ويشترون في الصفقات، في ما بينهم على أساس ما، أن هذا النوع من التأمين قديم جدا، ويعود إلى ما قبل التاريخ وما يزال معمول به إلى الآن.

أما التأمين الحديث، فيطلب تحديد حجم البذل مسبقا، والاعتماد على الإحصاءات الحديثة، على الافتراضات السابقة لتقدير الدرجة المرجحة، للحوادث، لمدة معينة في المستقبل، فالضمان اليوم، يقومون بمسح التقديرات، ويقضون البذلات على أساسها، ويتمثلون بالمسؤوليات، الناتجة عن الحوادث، عند قيامهم بكل الأعمال التجارية، ومن البديهي، أنه لا يمكن تأمين كل الخطر، وليس الضمان هو الوسيلة الوحيدة، لرفع الأخطار، أن الخطر في حد ذاته، هو نتيجة حادث، يمكن أن يكون طبيعيا أو معنويا.

ولكنه قد يؤثر على جماعة كاملة مثلا: حصار ناجمة عن ركود في الأعمال، أو زلزال، أو قد يؤثر على شخص (حريق أو سرقة)...

في التأمين، فإن الخطر، هو الحقيقة، وليس له اعتبار مؤهلة للتأمين، ولكن عدد كبير من الأخطار التي...

بمستثناء عقود تأمين الحياة، هي عقود تموين يقرها القانون العام، وهذا الجهد يفرس الآ ولا يأس، صورة، يسمح للمؤمنين باستغلال ممتلكاتهم، وبموجب التأمين، على أنه حق له استعادة ما خسره، كان مؤمنا على هذه القيمة، ولكن ليس فوق خسارته.

أما في عقود التأمين على الحياة، فالضمان مطلوب منه دفع الأموال، للدخول في عقد ضمان مع علمه أن المؤمن عليه، قد يقطع النظر عن القيمة الحقيقية التي أوجبها حدوث الحادث.

بمستثناء عقود تأمين الحياة، هي عقود تموين يقرها القانون العام، وهذا الجهد يفرس الآ ولا يأس، صورة، يسمح للمؤمنين باستغلال ممتلكاتهم، وبموجب التأمين، على أنه حق له استعادة ما خسره، كان مؤمنا على هذه القيمة، ولكن ليس فوق خسارته.

أما في عقود التأمين على الحياة، فالضمان مطلوب منه دفع الأموال، للدخول في عقد ضمان مع علمه أن المؤمن عليه، قد يقطع النظر عن القيمة الحقيقية التي أوجبها حدوث الحادث.



شركة التأمين ضد الحريق



# بروكا

## مستشارون في التأمين

### للتأمين

اعتمد على بروكا

فهي تقدم اليك

دراسات وإبحاث كاملة

نحن نعتقد

أن التأمين مسؤولية

واخلاص وتقنية

# BROKA

## INSURANCE CONSULTANTS & BROKERS

مركز فرع - الحمراء، القفون ٢٠١٧٢٠١ - ٢٠١٧٢٠٢ - ص.ب ١١ - ٨٨١١  
العنوان البرقي: Broksur، بيروت لبنان

## التأمين في لبنان والعالم

تأسست الغرفة الأولى للتأمين في لندن عام ١٥٧٤ بموجب امتياز من الملكة إليزابيث لتسهيل كل المقود ولتفصيل كل الخلافات التي قد تقع بين الأطراف المعنية، وكانت سبقتها هيئات أسست في برشلونه في القرن الثالث عشر وفي برلين عام ١٣٦٠.

على أن أول بوليصة تأمين على الحياة صدرت في لندن عام ١٥٨٣، وأول نظام للتأمين البحري ظهر في عام ١٦٠٠، وكان أجل تغيير عميد التأمين وأحد أفاضلهم مجلس العموم البريطاني عام ١٦٨٥، وكان المجلس كلف لجنة وضع تقرير في شأن أنظمة الشركات الصديقة وقواعدها، فألقت اللجنة بما يأتي: «أ» إذا وقع حادث ما فأرخص طريقة التقضية، ونفقاته مع التأمين مع الغير، وذلك بأن يفرس كل شخص على نفسه شيئا من الحرام، وهكذا فلا يحصل شخص واحد «خسارة كبيرة».

### القسطنطينية المركز

ولما كانت القسطنطينية مضي عاصمة الامبراطورية العثمانية الكبيرة فكان من الطبيعي أن تؤسس الشركات البريطانية والأوروبية مراكز رئيسية لها فيها، ولما انتقلت هذه المراكز الى مصر وسوريا ولبنان وفلسطين، واستقطبت القاهرة عددا كبيرا من شركات التأمين البريطانية والأميركية والأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى، وبمعمها، وكان عدد كبير من اللبنانيين يشتغلون في هذه الشركات، وكانت هناك عقبة أمام وكلاء شركات التأمين على الحياة لأن معظم الناس كانت تعيش كما يقال «على البركة» وكان الاعتقاد السائد لدى الكثيرين أن التأمين يتنافى والدين لأن الحياة في يد الله ولا يمكن أي إنسان أن يؤمها بما اضطر منه الشركات إلى أن تلجأ إلى شيح الزمر محمد عبيد لاستصدار الفتوى الشرعية في هذا الشأن ردا على الرسالة الآتية:

«حضرنا صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية

ما قولكم - ما قولكم - في



## مكبنت "اكستريك"

عرة قياتة

### All Steel Construction Eccentric Press

إنتاج شركة:

شركة البعثات الحديثة

١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠٤ - ٢١٠٥ - ٢١٠٦ - ٢١٠٧ - ٢١٠٨ - ٢١٠٩ - ٢١١٠ - ٢١١١ - ٢١١٢ - ٢١١٣ - ٢١١٤ - ٢١١٥ - ٢١١٦ - ٢١١٧ - ٢١١٨ - ٢١١٩ - ٢١٢٠ - ٢١٢١ - ٢١٢٢ - ٢١٢٣ - ٢١٢٤ - ٢١٢٥ - ٢١٢٦ - ٢١٢٧ - ٢١٢٨ - ٢١٢٩ - ٢١٣٠ - ٢١٣١ - ٢١٣٢ - ٢١٣٣ - ٢١٣٤ - ٢١٣٥ - ٢١٣٦ - ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ - ٢١٤٠ - ٢١٤١ - ٢١٤٢ - ٢١٤٣ - ٢١٤٤ - ٢١٤٥ - ٢١٤٦ - ٢١٤٧ - ٢١٤٨ - ٢١٤٩ - ٢١٥٠ - ٢١٥١ - ٢١٥٢ - ٢١٥٣ - ٢١٥٤ - ٢١٥٥ - ٢١٥٦ - ٢١٥٧ - ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢١٦٠ - ٢١٦١ - ٢١٦٢ - ٢١٦٣ - ٢١٦٤ - ٢١٦٥ - ٢١٦٦ - ٢١٦٧ - ٢١٦٨ - ٢١٦٩ - ٢١٧٠ - ٢١٧١ - ٢١٧٢ - ٢١٧٣ - ٢١٧٤ - ٢١٧٥ - ٢١٧٦ - ٢١٧٧ - ٢١٧٨ - ٢١٧٩ - ٢١٨٠ - ٢١٨١ - ٢١٨٢ - ٢١٨٣ - ٢١٨٤ - ٢١٨٥ - ٢١٨٦ - ٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ٢١٨٩ - ٢١٩٠ - ٢١٩١ - ٢١٩٢ - ٢١٩٣ - ٢١٩٤ - ٢١٩٥ - ٢١٩٦ - ٢١٩٧ - ٢١٩٨ - ٢١٩٩ - ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ - ٢٢٠٢ - ٢٢٠٣ - ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ - ٢٢٠٦ - ٢٢٠٧ - ٢٢٠٨ - ٢٢٠٩ - ٢٢١٠ - ٢٢١١ - ٢٢١٢ - ٢٢١٣ - ٢٢١٤ - ٢٢١٥ - ٢٢١٦ - ٢٢١٧ - ٢٢١٨ - ٢٢١٩ - ٢٢٢٠ - ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ - ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤ - ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ - ٢٢٢٧ - ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩ - ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ - ٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ - ٢٢٣٥ - ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ - ٢٢٣٩ - ٢٢٤٠ - ٢٢٤١ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ - ٢٢٤٤ - ٢٢٤٥ - ٢٢٤٦ - ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - ٢٢٥١ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ - ٢٢٥٩ - ٢٢٦٠ - ٢٢٦١ - ٢٢٦٢ - ٢٢٦٣ - ٢٢٦٤ - ٢٢٦٥ - ٢٢٦٦ - ٢٢٦٧ - ٢٢٦٨ - ٢٢٦٩ - ٢٢٧٠ - ٢٢٧١ - ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣ - ٢٢٧٤ - ٢٢٧٥ - ٢٢٧٦ - ٢٢٧٧ - ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠ - ٢٢٨١ - ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣ - ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ - ٢٢٨٦ - ٢٢٨٧ - ٢٢٨٨ - ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠ - ٢٢٩١ - ٢٢٩٢ - ٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥ - ٢٢٩٦ - ٢٢٩٧ - ٢٢٩٨ - ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠ - ٢٣٠١ - ٢٣٠٢ - ٢٣٠٣ - ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ - ٢٣٠٧ - ٢٣٠٨ - ٢٣٠٩ - ٢٣١٠ - ٢٣١١ - ٢٣١٢ - ٢٣١٣ - ٢٣١٤ - ٢٣١٥ - ٢٣١٦ - ٢٣١٧ - ٢٣١٨ - ٢٣١٩ - ٢٣٢٠ - ٢٣٢١ - ٢٣٢٢ - ٢٣٢٣ - ٢٣٢٤ - ٢٣٢٥ - ٢٣٢٦ - ٢٣٢٧ - ٢٣٢٨ - ٢٣٢٩ - ٢٣٣٠ - ٢٣٣١ - ٢٣٣٢ - ٢٣٣٣ - ٢٣٣٤ - ٢٣٣٥ - ٢٣٣٦ - ٢٣٣٧ - ٢٣٣٨ - ٢٣٣٩ - ٢٣٤٠ - ٢٣٤١ - ٢٣٤٢ - ٢٣٤٣ - ٢٣٤٤ - ٢٣٤٥ - ٢٣٤٦ - ٢٣٤٧ - ٢٣٤٨ - ٢٣٤٩ - ٢٣٥٠ - ٢٣٥١ - ٢٣٥٢ - ٢٣٥٣ - ٢٣٥٤ - ٢٣٥٥ - ٢٣٥٦ - ٢٣٥٧ - ٢٣٥٨ - ٢٣٥٩ - ٢٣٦٠ - ٢٣٦١ - ٢٣٦٢ - ٢٣٦٣ - ٢٣٦٤ - ٢٣٦٥ - ٢٣٦٦ - ٢٣٦٧ - ٢٣٦٨ - ٢٣٦٩ - ٢٣٧٠ - ٢٣٧١ - ٢٣٧٢ - ٢٣٧٣ - ٢٣٧٤ - ٢٣٧٥ - ٢٣٧٦ - ٢٣٧٧ - ٢٣٧٨ - ٢٣٧٩ - ٢٣٨٠ - ٢٣٨١ - ٢٣٨٢ - ٢٣٨٣ - ٢٣٨٤ - ٢٣٨٥ - ٢٣٨٦ - ٢٣٨٧ - ٢٣٨٨ - ٢٣٨٩ - ٢٣٩٠ - ٢٣٩١ - ٢٣٩٢ - ٢٣٩٣ - ٢٣٩٤ - ٢٣٩٥ - ٢٣٩٦ - ٢٣٩٧ - ٢٣٩٨ - ٢٣٩٩ - ٢٤٠٠ - ٢٤٠١ - ٢٤٠٢ - ٢٤٠٣ - ٢٤٠٤ - ٢٤٠٥ - ٢٤٠٦ - ٢٤٠٧ - ٢٤٠٨ - ٢٤٠٩ - ٢٤١٠ - ٢٤١١ - ٢٤١٢ - ٢٤١٣ - ٢٤١٤ - ٢٤١٥ - ٢٤١٦ - ٢٤١٧ - ٢٤١٨ - ٢٤١٩ - ٢٤٢٠ - ٢٤٢١ - ٢٤٢٢ - ٢٤٢٣ - ٢٤٢٤ - ٢٤٢٥ - ٢٤٢٦ - ٢٤٢٧ - ٢٤٢٨ - ٢٤٢٩ - ٢٤٣٠ - ٢٤٣١ - ٢٤٣٢ - ٢٤٣٣ - ٢٤٣٤ - ٢٤٣٥ - ٢٤٣٦ - ٢٤٣٧ - ٢٤٣٨ - ٢٤٣٩ - ٢٤٤٠ - ٢٤٤١ - ٢٤٤٢ - ٢٤٤٣ - ٢٤٤٤ - ٢٤٤٥ - ٢٤٤٦ - ٢٤٤٧ - ٢٤٤٨ - ٢٤٤٩ - ٢٤٥٠ - ٢٤٥١ - ٢٤٥٢ - ٢٤٥٣ - ٢٤٥٤ - ٢٤٥٥ - ٢٤٥٦ - ٢٤٥٧ - ٢٤٥٨ - ٢٤٥٩ - ٢٤٦٠ - ٢٤٦١ - ٢٤٦٢ - ٢٤٦٣ - ٢٤٦٤ - ٢٤٦٥ - ٢٤٦٦ - ٢٤٦٧ - ٢٤٦٨ - ٢٤٦٩ - ٢٤٧٠ - ٢٤٧١ - ٢٤٧٢ - ٢٤٧٣ - ٢٤٧٤ - ٢٤٧٥ - ٢٤٧٦ - ٢٤٧٧ - ٢٤٧٨ - ٢٤٧٩ - ٢٤٨٠ - ٢٤٨١ - ٢٤٨٢ - ٢٤٨٣ - ٢٤٨٤ - ٢٤٨٥ - ٢٤٨٦ - ٢٤٨٧ - ٢٤٨٨ - ٢٤٨٩ - ٢٤٩٠ - ٢٤٩١ - ٢٤٩٢ - ٢٤٩٣ - ٢٤٩٤ - ٢٤٩٥ - ٢٤٩٦ - ٢٤٩٧ - ٢٤٩٨ - ٢٤٩٩ - ٢٥٠٠ - ٢٥٠١ - ٢٥٠٢ - ٢٥٠٣ - ٢٥٠٤ - ٢٥٠٥ - ٢٥٠٦ - ٢٥٠٧ - ٢٥٠٨ - ٢٥٠٩ - ٢٥١٠ - ٢٥١١ - ٢٥١٢ - ٢٥١٣ - ٢٥١٤ - ٢٥١٥ - ٢٥١٦ - ٢٥١٧ - ٢٥١٨ - ٢٥١٩ - ٢٥٢٠ - ٢٥٢١ - ٢٥٢٢ - ٢٥٢٣ - ٢٥٢٤ - ٢٥٢٥ - ٢٥٢٦ - ٢٥٢٧ - ٢٥٢٨ - ٢٥٢٩ - ٢٥٣٠ - ٢٥٣١ - ٢٥٣٢ - ٢٥٣٣ - ٢٥٣٤ - ٢٥٣٥ - ٢٥٣٦ - ٢٥٣٧ - ٢٥٣٨ - ٢٥٣٩ - ٢٥٤٠ - ٢٥٤١ - ٢٥٤٢ - ٢٥٤٣ - ٢٥٤٤ - ٢٥٤٥ - ٢٥٤٦ - ٢٥٤٧ - ٢٥٤٨ - ٢٥٤٩ - ٢٥٥٠ - ٢٥٥١ - ٢٥٥٢ - ٢٥٥٣ - ٢٥٥٤ - ٢٥٥٥ - ٢٥٥٦ - ٢٥٥٧ - ٢٥٥٨ - ٢٥٥٩ - ٢٥٦٠ - ٢٥٦١ - ٢٥٦٢ - ٢٥٦٣ - ٢٥٦٤ - ٢٥٦٥ - ٢٥٦٦ - ٢٥٦٧ - ٢٥٦٨ - ٢٥٦٩ - ٢٥٧٠ - ٢٥٧١ - ٢٥٧٢ - ٢٥٧٣ - ٢٥٧٤ - ٢٥٧٥ - ٢٥٧٦ - ٢٥٧٧ - ٢٥٧٨ - ٢٥٧٩ - ٢٥٨٠ - ٢٥٨١ - ٢٥٨٢ - ٢٥٨٣ - ٢٥٨٤ - ٢٥٨٥ - ٢٥٨٦ - ٢٥٨٧ - ٢٥٨٨ - ٢٥٨٩ - ٢٥٩٠ - ٢٥٩١ - ٢٥٩٢ - ٢٥٩٣ - ٢٥٩٤ - ٢٥٩٥ - ٢٥٩٦ - ٢٥٩٧ - ٢٥٩٨ - ٢٥٩٩ - ٢٦٠٠ - ٢٦٠١ - ٢٦٠٢ - ٢٦٠٣ - ٢٦٠٤ - ٢٦٠٥ - ٢٦٠٦ - ٢٦٠٧ - ٢٦٠٨ - ٢٦٠٩ - ٢٦١٠ - ٢٦١١ - ٢٦١٢ - ٢٦١٣ - ٢٦١٤ - ٢٦١٥ - ٢٦١٦ - ٢٦١٧ - ٢٦١٨ - ٢٦١٩ - ٢٦٢٠ - ٢٦٢١ - ٢٦٢٢ - ٢٦٢٣ - ٢٦٢٤ - ٢٦٢٥ - ٢٦٢٦ - ٢٦٢٧ - ٢٦٢٨ - ٢٦٢٩ - ٢٦٣٠ - ٢٦٣١ - ٢٦٣٢ - ٢٦٣٣ - ٢٦٣٤ - ٢٦٣٥ - ٢٦٣٦ - ٢٦٣٧ - ٢٦٣٨ - ٢٦٣٩ - ٢٦٤٠ - ٢٦٤١ - ٢٦٤٢ - ٢٦٤٣ - ٢٦٤٤ - ٢٦٤٥ - ٢٦٤٦ - ٢٦٤٧ - ٢٦٤٨ - ٢٦٤٩ - ٢٦٥٠ - ٢٦٥١ - ٢٦٥٢ - ٢٦٥٣ - ٢٦٥٤ - ٢٦٥٥ - ٢٦٥٦ - ٢٦٥٧ - ٢٦٥٨ - ٢٦٥٩ - ٢٦٦٠ - ٢٦٦١ - ٢٦٦٢ - ٢٦٦٣ - ٢٦٦٤ - ٢٦٦٥ - ٢٦٦٦ - ٢٦٦٧ - ٢٦٦٨ - ٢٦٦٩ - ٢٦٧٠ - ٢٦٧١ - ٢٦٧٢ - ٢٦٧٣ - ٢٦٧٤ - ٢٦٧٥ - ٢٦٧٦ - ٢٦٧٧ - ٢٦٧٨ - ٢٦٧٩ - ٢٦٨٠ - ٢٦٨١ - ٢٦٨٢ - ٢٦٨٣ - ٢٦٨٤ - ٢٦٨٥ - ٢٦٨٦ - ٢٦٨٧ - ٢٦٨٨ - ٢٦٨٩ - ٢٦٩٠ - ٢٦٩١ - ٢٦٩٢ - ٢٦٩٣ - ٢٦٩٤ - ٢٦٩٥ - ٢٦٩٦ - ٢٦٩٧ - ٢٦٩٨ - ٢٦٩٩ - ٢٧٠٠ - ٢٧٠١ - ٢٧٠٢ - ٢٧٠٣ - ٢٧٠٤ - ٢٧٠٥ - ٢٧٠٦ - ٢٧٠٧ - ٢٧٠٨ - ٢٧٠٩ - ٢٧١٠ - ٢٧١١ - ٢٧١٢ - ٢٧١٣ - ٢٧١٤ - ٢٧١٥ - ٢٧١٦ - ٢٧١٧ - ٢٧١٨ - ٢٧١٩ - ٢٧٢٠ - ٢٧٢١ - ٢٧٢٢ - ٢٧٢٣ - ٢٧٢٤ - ٢٧٢٥ - ٢٧٢٦ - ٢٧٢٧ - ٢٧٢٨ - ٢٧٢٩ - ٢٧٣٠ - ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ - ٢٧٣٣ - ٢٧٣٤ - ٢٧٣٥ - ٢٧٣٦ - ٢٧٣٧ - ٢٧٣٨ - ٢٧٣٩ - ٢٧٤٠ - ٢٧٤١ - ٢٧٤٢ - ٢٧٤٣ - ٢٧٤٤ - ٢٧٤٥ - ٢٧٤٦ - ٢٧٤٧ - ٢٧٤٨ - ٢٧٤٩ - ٢٧٥٠ - ٢٧٥١ - ٢٧٥٢ - ٢٧٥٣ - ٢٧٥٤ - ٢٧٥٥ - ٢٧٥٦ - ٢٧٥٧ - ٢٧٥٨ - ٢٧٥٩ - ٢٧٦٠ - ٢٧٦١ - ٢٧٦٢ - ٢٧٦٣ - ٢٧٦٤ - ٢٧٦٥ - ٢٧٦٦ - ٢٧٦٧ - ٢٧٦٨ - ٢٧٦٩ - ٢٧٧٠ - ٢٧٧١ - ٢٧٧٢ - ٢٧٧٣ - ٢٧٧٤ - ٢٧٧٥ - ٢٧٧٦ - ٢٧٧٧ - ٢٧٧٨ - ٢٧٧٩ - ٢٧٨٠ - ٢٧٨١ - ٢٧٨٢ - ٢٧٨٣ - ٢٧٨٤ - ٢٧٨٥ - ٢٧٨٦ - ٢٧٨٧ - ٢٧٨٨ - ٢٧٨٩ - ٢٧٩٠ - ٢٧٩١ - ٢٧٩٢ - ٢٧٩٣ - ٢٧٩٤ - ٢٧٩٥ - ٢٧٩٦ - ٢٧٩٧ - ٢٧٩٨ - ٢٧٩٩ - ٢٨٠٠ - ٢٨٠١ - ٢٨٠٢ - ٢٨٠٣ - ٢٨٠٤ - ٢٨٠٥ - ٢٨٠٦ - ٢٨٠٧ - ٢٨٠٨ - ٢٨٠٩ - ٢٨١٠ - ٢٨١١ - ٢٨١٢ - ٢٨١٣ - ٢٨١٤ - ٢٨١٥ - ٢٨١٦ - ٢٨١٧ - ٢٨١٨ - ٢٨١٩ - ٢٨٢٠ - ٢٨٢١ - ٢٨٢٢ - ٢٨٢٣ - ٢٨٢٤ - ٢٨٢٥ - ٢٨٢٦ - ٢٨٢٧ - ٢٨٢٨ - ٢٨٢٩ - ٢٨٣٠ - ٢٨٣١ - ٢٨٣٢ - ٢٨٣٣ - ٢٨٣٤ - ٢٨٣٥ - ٢٨٣٦ - ٢٨٣٧ - ٢٨٣٨ - ٢٨٣٩ - ٢٨٤٠ - ٢٨٤١ - ٢٨٤٢ - ٢٨٤٣ - ٢٨٤٤ - ٢٨٤٥ - ٢٨٤٦ - ٢٨٤٧ - ٢٨٤٨ - ٢٨٤٩ - ٢٨٥٠ - ٢٨٥١ - ٢٨٥٢ - ٢٨٥٣ - ٢٨٥٤ - ٢٨٥٥ - ٢٨٥٦ - ٢٨٥٧ - ٢٨٥٨ - ٢٨٥٩ - ٢٨٦٠ - ٢٨٦١ - ٢٨٦٢ - ٢٨٦٣ - ٢٨٦٤ - ٢٨٦٥ - ٢٨٦٦ - ٢٨٦٧ - ٢٨٦٨ - ٢٨٦٩ - ٢٨٧٠ - ٢٨٧١ - ٢٨٧٢ - ٢٨٧٣ - ٢٨٧٤ - ٢٨٧٥ - ٢٨٧٦ - ٢٨٧٧ - ٢٨٧٨ - ٢٨٧٩ - ٢٨٨٠ - ٢٨٨١ - ٢٨٨٢ - ٢٨٨٣ - ٢٨٨٤ - ٢٨٨٥ - ٢٨٨٦ - ٢٨٨٧ - ٢٨٨٨ - ٢٨٨٩ - ٢٨٩٠ - ٢٨٩١ - ٢٨٩٢ - ٢٨٩٣ - ٢٨٩٤ - ٢٨٩٥ - ٢٨٩٦ - ٢٨٩٧ - ٢٨٩٨ - ٢٨٩٩ - ٢٩٠٠ - ٢٩٠١ - ٢٩٠٢ - ٢٩٠٣ - ٢٩٠٤ - ٢٩٠٥ - ٢٩٠٦ - ٢٩٠٧ - ٢٩٠٨ - ٢٩٠٩ - ٢٩١٠ - ٢٩١١ - ٢٩١٢ - ٢٩١٣ - ٢٩١٤ - ٢٩١٥ - ٢٩١٦ - ٢٩١٧ - ٢٩١٨ - ٢٩١٩ - ٢٩٢٠ - ٢٩٢١ - ٢٩٢٢ - ٢٩٢٣ - ٢٩٢٤ - ٢٩٢٥ - ٢٩٢٦ - ٢٩٢٧ - ٢٩٢٨ - ٢٩٢٩ - ٢٩٣٠ - ٢٩٣١ - ٢٩٣٢ - ٢٩٣٣ - ٢٩٣٤ - ٢٩٣٥ - ٢٩٣٦ - ٢٩٣٧ - ٢٩٣٨ - ٢٩٣٩ - ٢٩٤٠ - ٢٩٤١ - ٢٩٤٢ - ٢٩٤٣ - ٢٩٤٤ - ٢٩٤٥ - ٢٩٤٦ - ٢٩٤٧ - ٢٩٤٨ - ٢٩٤٩ - ٢٩٥٠ - ٢٩٥١ - ٢٩٥٢ - ٢٩٥٣ - ٢٩٥٤ - ٢٩٥٥ - ٢٩٥٦ - ٢٩٥٧ - ٢٩٥٨ - ٢٩٥٩ - ٢٩٦٠ - ٢٩٦١ - ٢٩٦٢ - ٢٩٦٣ - ٢٩٦٤ - ٢٩٦٥ - ٢٩٦٦ - ٢٩٦٧ - ٢٩٦٨ - ٢٩٦٩ - ٢٩٧٠ - ٢٩٧١ - ٢٩٧٢ - ٢٩٧٣ - ٢٩٧٤ - ٢٩٧٥ - ٢٩٧٦ - ٢٩٧٧ - ٢٩٧٨ - ٢٩٧٩ - ٢٩٨٠ - ٢٩٨١ - ٢٩٨٢ - ٢٩٨٣ - ٢٩٨٤ - ٢٩٨٥ - ٢٩٨٦ - ٢٩٨٧ - ٢٩٨٨ - ٢٩٨٩ - ٢٩٩٠ - ٢٩٩١ - ٢٩٩٢ - ٢٩٩٣ - ٢٩٩٤ - ٢٩٩٥ - ٢٩٩٦ - ٢٩٩٧ - ٢٩٩٨ - ٢٩٩٩ - ٣٠٠٠ - ٣٠٠١ - ٣٠٠٢ - ٣٠٠٣ - ٣٠٠٤ - ٣٠٠٥ - ٣٠٠٦ - ٣٠٠٧ - ٣٠٠٨ - ٣٠٠٩ - ٣٠١٠ - ٣٠١١ - ٣٠١٢ - ٣٠١٣ -











# التخطيط الاقتصادي في لبنان

## موازنات

المفوضية أو المندوبية لا أكثر وهو كذلك منذ نشأتها (عند سنوات دراسة بعثة «إيرل» فيليبس لري) في الدول التي تتبع التصميم المتوسط المدى، سياسة اقتصادها المؤسسات المسؤولة عن التصميم، وزارات كانت أم إدارات عادية، تتبع الخطط الموضوعية وتنقضي آخر تطوراتها في ضوء الخطط الموضوعية. هذا المجال، يرى مع الصلة أن وزارة التصميم عندما غربية عن هذه الأمور، بدلا من أن تجرب في استئصال الحوادث، فإن كل التطورات من ارتفاع أسعار وغيرها تأخذ المسؤولين عن اقتصادها الوطني دائما على حين غرة. وأنه إذا ما وضعت دراسات فائدها تجعل من قبل المسؤولين.

وفي نهاية هذا البحث لا بد من أن نتذكر أن المؤسسات المدونة والمفتوحة لا تلعب الأدوار الاقتصادية إنما الخفايا في مشاريع حيوية هو الذي يطور هذا

### الاعتمادات التي تغطي الخطة الأساسية

سنة	1972	1973	1974
مجموع اعتمادات التجهيز في الجزء الثاني والثالث منها في الجزء الثاني	154	104	104
الاعتمادات المتوقعة حسب مشاريع القوانين قبل سنة 1971	145	104	104
الاعتمادات المتوقعة حسب مشروع قانون الـ 1971	145	104	104
اعتمادات حسب مشاريع بعد سنة 1971 ولكنها تفوق ما توصي به الخطة	145	104	104
مشاريع استيراد طبرجا - طرابلس	145	104	104
مشاريع تجميع الجاروس	145	104	104

الاقتصاد، ومؤلف في مثل لبنان، عهد الإيجية، أن يكون أكثر من 1/2 من شبه الميزانية (خاتمة الاعتماد المركزي). وليس مشروع تجميع الجاروس هو الذي سيكلف هذه النسبة بل الجارة. وكل إهمال في الجار ما يجب عمله يؤدي إلى خسائر كبيرة ليس فقط في الوقت بل أيضا في ما تنسبه فيه من زيادات باهظة في التكاليف. مثل تكاليف الري في مشروع الليطاني التي تضاعفت في فترة لا تتعدى السنين العشر، زيادة على عدم الحصول على الأرباح الناتجة عن المشروع لو تم في حيله.

وأخيرا يجب أن يكون معلوما من المسؤولين عن اقتصادنا الوطني أن كل تأجيل لا بد من التقدم إلى تأخيرا في تطورها، وأن التقدم لا يد بالنسبة إلى ما كنا فقط ولكن بالنسبة إلى الدول الأخرى التي قد تسبقنا في مجالات التطور.

القباس الحثيث

العامة للدولة في القسم الثالث منها خصوصا، وكان من المفروض تمويلها بالشكل الذي 300 مليون ليرة لبنانية من إيرادات الدولة العادية وإيجاد 100 مليون بطرق أخرى منها 300 مليون في شكل قروض داخلية وخارجية و 200 مليون من جراء تحسين استيعاف الضرائب الجارية. ومعلوم أنه بعد أقرار ثلاث موازنات عامة 72 - 73 - 74 فإن تحسين تقدير المداخيل واستيعاف الضرائب الجارية لم يطرئ على أي من هذه الموازنات مما يدعو إلى الاستنتاج أن الخطة الأساسية في قسم التمويل منها لم تنفذ، ولا شيء يدعو إلى التفكير في أنها مستنفذة في القريب العاجل.

### ماذا نتفق من الخطة الأساسية؟

لننظر الآن إلى قسم النفقات وتنفذ المشاريع التي توصي الخطة بتنفيذها خلال السنة المحددة لها. لقد سبق وقتنا أن نطرح الخطط الأساسية في لبنان لا يصادق عليها مجلس النواب مما يفرضنا الطابع التنفيذي القوي. لكن هذه الصعوبة يمكن أن تحل باقرار مشاريع - قوانين في المجلس على أن تكون هذه المشاريع مستقلة عن الخطة وهكذا يمكن لها أن تتفاد الالتزامات الأساسية أوصت بانفاق، خلال السنوات الثلاث 72 - 73 - 74 ما قيمته:

عام 1972: 145 مليون ل.ل.  
عام 1973: 104 مليون ل.ل.  
عام 1974: 104 مليون ل.ل.

لكن خلال قوانين الموازنات لهذه السنوات الثلاث، لم يتفق على ما سيكلف منها. أن الموازنة العامة تقر في الجزء الثالث منها، أي الجزء الذي يتطرق إلى المشاريع الطويلة الامد، النفقات، الخطة.

عام 1972: 145 مليون ل.ل.  
عام 1973: 104 مليون ل.ل.  
عام 1974: 104 مليون ل.ل.

وهذه نفقات قدرت كما يأتي:

عام 1972: 145 مليون ل.ل.  
عام 1973: 104 مليون ل.ل.  
عام 1974: 104 مليون ل.ل.

سنة 1972: 145 مليون ل.ل.  
سنة 1973: 104 مليون ل.ل.  
سنة 1974: 104 مليون ل.ل.

إذا النفقات المقررة في موازنات 1972 - 1973 - 1974 والتي هي على صلة بالخطة الأساسية يكون مجموعها تقريبا:

عام 1972: 145 مليون ل.ل.  
عام 1973: 104 مليون ل.ل.  
عام 1974: 104 مليون ل.ل.

سنة 1972: 145 مليون ل.ل.  
سنة 1973: 104 مليون ل.ل.  
سنة 1974: 104 مليون ل.ل.

فتكون النفقات المقررة دون المستوى المطلوب في الخطة عينا عام 1972. لكن النفقات الفعلية للعام 1972 كانت 145 مليون ليرة لبنانية من الجزء

ب - وضع طاقة كهربائية توازي 573,000 كيلوواط عام 1972. ومعلوم أن الطاقة الموضوعية حتى عام 1972 كانت توازي 433,000 كيلوواط أي 20٪ أقل من الطاقة المخطط لها للعام 72.

ج - وضع شبكة هاتفية تشمل 17,000 خط لاسي (أوتوماتيكي) حتى عام 1972. ومعلوم أن هذه الشبكة كانت مؤلفة عام 1972 من 10,200 خط.

هذا عدا التأخير في تنفيذ مشاريع الاتصالات مع الخارج ومشاريع الطرق ومشاريع عدة الخدماء الصناعي كعمارة طرابلس الخ.

### خطة 72 - 73 وكيفية تنفيذها

أما موضوع بحثنا هذا فهو الخطة الأساسية للسنوات 72 - 73 التي أقرت في مجلس الوزراء في 19 - 1 - 72 وكيفية تنفيذها.

بعض النقاط التصميم في لبنان:

- عدم وجود اعتمادات كافية خطة طويلة تسمح بدراسة الوضع اللبناني الاقتصادي كما يجب.
- أن الخطط الموضوعية للاقتصاد اللبناني لا تعرض على مجلس النواب ليكون لها الطابع القانوني في التنفيذ كما هي الحال في دول عدة تتبع «التخطيط الاختياري» كفرنسا مثلا.
- مع أن الخطة الأساسية الأساسية استنفذت من الدراسات أن القطاع الخاص سيستثمر أكثر من 5 مليارات ليرة خلال السنة المحددة لها فإن واضعي هذه الخطة لم يظهروا على ما ينبغي القطاع الخاص لا هم لم يشركوه في وضع الخطة ولم يبرروا أن يطلعوا على أرائهم من خلال بعض الاستشارات والاعتمادات مثلا.
- لذلك لا تستطيع الخطة تكيف هذه الاستثمارات حسب حاجة الاقتصاد اللبناني (في الصناعة مثلا) لأنها لا تعرف تقريبا علما شيئا.
- ومعلوم أن القطاع الصناعي اللبناني أصيب بركود بين أعوام 72 و 73 إذ أن عدد العمال في هذا القطاع ارتفع في تلك الفترة من 22 ألف عامل إلى 28 ألف عامل أي بمعدل أقل من 1٪ في السنة وهذه نسبة قليلة جدا لدولة تطلب التقدم والازدهار الذي أصاب القطاع الصناعي حاليا.
- لم يكن ثمة دراسات أو مساعدات حكومية بل لج من أسباب خارجية مثل حرب حزيران 72 والصنادير الصناعية اللبنانية التي ازدهرت في ما بعد.
- إذا أن الخطة الأساسية بعد تنقيحها التطرق إلى القطاع الخاص ورسم سياسة اقتصادية جديدة للبنان باتت مجموعة مشاريع يتم تنفيذها من قبل الدولة.
- لننظر الآن إلى الخطة الأساسية في شكلها الموضوعي والذي أقر في مجلس الوزراء أن هذه الخطة كأي خطة توضع في العالم تقسم قسمين:

أ - قسم يشرح المشاريع وتكاليفها.

ب - قسم يشرح تمويل هذه المشاريع.

توصي الخطة الأساسية باستثمار ما قيمته مليار و 200 مليون ليرة لبنانية خلال السنوات الست 72 - 77 من جانب الحكومة في مشاريع أساسية لتطوير الاقتصاد اللبناني، يتم تمويلها من الموازنة

فكرة التخطيط الاقتصادي ظهرت في الاتحاد السوفياتي في أواخر العشرينيات وكان الهدف منها تنظيم الاقتصاد السوفياتي بعد عشر سنين من الحرب الخارجية والاملية وتدعيم الصناعة للمال بالحدود المتقدمة (أنداك) ومنذ 1972 والاقتصاد السوفياتي موجه بخطة خمسية تتولى التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

أما في الدول ذات الاقتصاد الحر فكانت الحاجة إلى التخطيط الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وما جرته من خراب، فكان التخطيط الاقتصادي في أكثر من دولة أوروبية حاجة إلى النهوض الاقتصادي في أكثر الحرب خصوصا لاستثمار المساعدة الأمريكية (مساعدة مارشال) بطريقة علمية ومثمرة. وأظهر هذه الخطة وأعطى درسا الخطط الخمسية التي وضعت في فرنسا وما زالت تكيف الاقتصاد الفرنسي منذ 1947.

والفرق بين التخطيط في الدول ذات الاقتصاد المتجه والدول ذات الاقتصاد الحر هو أن الخطة في دولة مثل الاتحاد السوفياتي هي خطة تشمل كل مرافق الحياة الاقتصادية وأن تنفيذها هدف الاقتصاد هناك ويدعى هذا النوع من التخطيط «التخطيط الإلزامي» بينما هدف التخطيط في دول مثل فرنسا هو تنظيم القطاع العام والزامها بها وتكفيها بالعامر ما هو الاصلاح للاقتصاد الفرنسي بالنسبة إلى القطاع الخاص وتشجيع هذا القطاع على الالتزام بالخطة وذلك بالمساعدات المالية أو بالاعفاء من الضرائب ويدعى هذا النوع من التخطيط «التخطيط الاختياري».

وبعد هذه الدول ظهر التخطيط في الدول النامية وكان هدفه دائما ومعهما في طريق التقدم الصناعي والازدهار الاقتصادي. واختارت الدول المذكورة نوعا من التخطيط الذي يتناسب اقتصادها.

أما لبنان فأختر طريقتا «التخطيط الاختياري» وكان المجلس الوطني للتصميم عام 1957 ثم وزارة التصميم في 1958. وكان الهدف من إنشاء الوزارة دراسة الاقتصاد الوطني ووضع خطط له بهدف تنمية لبنان وتنظيم اقتصاده. لكن الدراسات الفعلية للاقتصاد اللبناني لم تتم إلا في عهد الرئيس فؤاد شهاب عندما طلب من منظمة «إيرل» دراسة الوضع الاقتصادي اللبناني فعملت مدة أربع سنوات (1959 - 1962) وبمعاينة وضعت عرضا لخطة خمسية 1972 - 1976. وقبل هذا العرض كخطة كاملة وأقر في مجلس الوزراء لكنه أبطل عام 1970 بخطة خمسية 74 - 79. وحدث في مجلس الوزراء في 21 نيسان 1970 وكان هدف هذا التخطيط استثمار مبلغ مليار وثمانين مليون ليرة في مشاريع المائدة عدة ككاري والكهرباء والطرق وأكثر هذه المشاريع بقي من دون تنفيذ إلى يومنا هذا ومثالا على ذلك:

1 - ري 5000 هكتار بين أعوام 70 و 79 موزعة كما يأتي:

جبل لبنان 3000 هكتار، لبنان الشمالي 4000 هكتار، البقاع 9000 هكتار، لبنان الجنوبي 1000 هكتار. وهذه لم ينفذ منها شيء تقريبا.

# غريشام للتأمين ضد الحريق والحوادث



## رأس مالنا خدمة الزبائن على أعلى المستويات



على اثر حادث فارسلت الشركة إلى وراثته الذين تقدموا بالاستندات المطلوبة ودفعت لهم على الفور 100 ألف ليرة. والإيالة على ذلك كثيرة. كلية أخير تشدد عليها السيد بواب: «رأس مالنا خدمة الزبائن على أعلى المستويات».

وردد: «أبلى الوعيد أن تضمن كل شركات التأمين في لبنان وتبني المقررات والتعريفات الصادرة عن جمعية شركات التأمين».

في ترسيخ التضخم الرهيب في مدى احتمال تحقق الخطر... هذا إذا علمنا أن عددا من المضمونين برعوا في اختلاق الحوادث وليس في استطاعة شركات الضمان تحويل طاقم موظفيها إلى دائرة مخبرين من أجل تحري حقيقة الحوادث. كما أن قطع الغيار ارتفعت أسعارها اضعاضا وغدت ساعة الصليح في الكراج أكثر كلفة من ساعة تقضيها الطبيب أو المحامي أو المهندس في مهنته. وعلى كسل حال زادت كلفة الصليح في 50 في المئة بين 1972 و 1974 كذلك الأمر بالنسبة إلى زيادة تكاليف الطبابة والاستشفاء».

ليس أي اثر أثبتا نتوقع أن تجتث هذه الشركات نحو المصارحة حتى نؤمن لنفسها «محفظة» ونحن في استطلاعنا أن نزيد انتاجنا اضعاضا إذا لحظنا خط المنافسة أنها تعتبر التأمين وسيلة للتعويض وليس موزدا للريح.

وأشار السيد بواب إلى أن تأمين السيارات هو عملية خاسرة في معظم الأحيان وقال أن حوادث السير وكوارثها فاقست أي مبدلات أو توقعات. ورد: «هذا التضخم في احتمال وقوع الحوادث يرتفع عدد السيارات المسجلة والمتجولة في الأراضي اللبنانية من 11000 سيارة في العام 1972 إلى أكثر من 200 ألف في مطلع 1974 فضلا عن تضاعف عدد السيارات خلال فترة زمنية وجيزة لم تتقاه أي زيادة تذكر في مساحة الطرق المعدة لسيور هذه السيارات، مما يساهم ويساهم إلى حد كبير

لم تعد الحرائق والحوادث تشكل خسارة على المبرر بفضل التعويضات التي تقدمها شركات التأمين. وبات صاحب العمل أو المؤسسة أو السيارة مطمئنا على غده بعدما تلقى ضمانات من شركات التأمين بالتعويض عن كل حادث.

وهكذا افتتح التأمين المؤسسات والائفراد ودخل كل منزل وصنع. غير أن خدمات التأمين لم تحز ثقة المضمونين لولا جدية العمل التي تميزت بها إحدى الشركات. أنها غريشام للتأمين ضد الحريق والحوادث.

شركة غريشام للتأمين ضد الحريق والحوادث - ليمتد شارع مذام كوري - بنائية مفاترة - الطبقة السابعة تلفون: 340730

جدة غريشام وذكر السيد بواب أن أحد زملائه غريشام كان تقدم إليها في الصيف الماضي بطلب تأمين ضد الحوادث الشخصية على مبلغ 100 ألف ليرة وتل تسليمه البوليصا توفى

بلغ مجموع انتاج غريشام من التأمين في السنة الماضية نحو 600 ألف ليرة وعدد البوليصات المبررة 500 عدا البوليصات اليومية التي تراوح بين 3 بوالص و 20 بوليصا.

وزاء المنافسة القائمة بين شركات التأمين، بعدما رخصت الدولة 22 شركة بين أواخر 1972 وشباط 1974 قال السيد بواب: «ليس لغريشام موقف من هذه المنافسة فهي ليست المغيرة بل هي تعتمد على السعر المناسب للخطر المناسب وتحاول أن تزيد انتاجها على أسس ومبادئ سليمة أهمها المحافظة على الأسعار واحترام مقررات جمعية شركات الضمان».

وسئل: هل من آثار اقتصادية انتمكت على وضع غريشام بعد الترخيص لهذه الشركات؟

فأجاب: «حتى الآن لم

أما من الناحية الفنية فاقوم بتقديم الدراسات والمسائل الإدارية المتعلقة بعمليات التأمين».

والسيد بواب رصيده 21 عاما في خدمة التأمين (13 عاما قضاه في مصر و 8 في لبنان) وهو يقول: «يعمل في الشركة جهاز من الموظفين يتبني بكافية واختصاص عالين وشعارة: تلبية الطلبات في أقصي سرعة. وهذا ما أكسب غريشام شهرة ممتازة في مجال التأمين ضد الحوادث والحرائق والتأمين البحري وباتي أقسام التأمين بما عدا الحياة».

عن مراحل نموها قال مديرها الفني المسؤول السيد ميشال بواب:

«بدأت الشركة وكلا لغريشام (لندن) في العام 1956 وتولت إدارتها لينا أبل نصر الذي عمل في حقل التأمين مدة تزيد على